

فلا
التنوير الإسلامي

((٧٦))



النَّصُّ الْإِسْلَامِيُّ

بَيْنَ التَّارِيخِيَّةِ .. وَالْاجْتِهَادِ .. وَالْجُمُودِ

تأليف

د. محمد حنّارة



المنارة
للطباعة والنشر

النَّصْرُ الْإِسْلَامِيُّ

بين الشَّارِحِيَّةِ .. وَالْإِسْتِخَارَةِ .. وَالْجَمْعِ

تأليف
د. محمد عمار

اسم الكتاب: النص الإسلامي بين التاريخية والاجتهاد والجمود

المؤلف: د. محمد عمارة

إشراف عام: د. أحمد محمد إبراهيم

تاريخ النشر: الطبعة الأولى يناير 2007م

رقم الإيداع: 2006 / 22720

التوزيع الدولي: ISBN 977-14-3784-4

الإدارة العامة للنشر: 21 ش. أحمد عرابي - المهندسين الجديدة
ت 02/3466454، 02/3472864 فاكس 02/3462576 ص ب 21 نجابة
البريد الإلكتروني لإدارة العامة للنشر: Publishing@nahdetmisr.com

المطابع: 80 المنطقة الصناعية الرابعة - مدينة السادس من أكتوبر
ت 02/ 8330287 - 02/ 8330289 - فاكس 02/ 8330296
البريد الإلكتروني للمطابع: Press@nahdetmisr.com

مركز التوزيع الرئيسي: 18 ش. كامل صدقي - الفيحة -
القاهرة - ص ب 96 الفيحة - القاهرة
ت 02/ 5909827 - 02/ 5908893 - فاكس 02/ 5903395

مركز خدمة العملاء: الرقم المخصص
0800222622
البريد الإلكتروني لإدارة البيع: Sales @ nahdetmisr.com

مركز التوزيع بالإسكندرية: 408 طريق الحرية (رشد) -
ج 03/ 5462090
مركز التوزيع بالمنصورة: 47 شارع عبد السلام - غراف
ج 050/ 2259675

موقع الشركة على الإنترنت: www.nahdetmisr.com
موقع البيع على الإنترنت: www.enahda.com



أسسها أحمد محمد إبراهيم سنة 1998

احصل على أي من إصدارات شركة نهضة مصر (كتاب/ CD)
وتمتع بأفضل الخدمات عبر موقع البيع www.enahda.com

جميع الحقوق محفوظة © لشركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع
لا يجوز طبع أو نشر أو تصوير أو تخزين أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة إلكترونية
أو ميكانيكية أو بالتصوير أو خلاف ذلك إلا بإذن كتابي نصريح من الناشر

فى علاقة «النص» بـ«الاجتهاد»، واجه الفكر الإسلامى ويواجه - قديماً وحديثاً - نزعات من الغلو، تراوحت بين الإفراط والتفريط..

■ فهناك النزعة «النصوصية الحرفية» - التى مثلها «الحشوية» القدماء^(١) - والتى يمثلها اليوم «السلفيون - النصوصيون - الحرفيون». الذين وقفوا عند ظواهر النصوص، رافضين التأويل بإطلاق، بل ومنكرين المجاز فى النص الدينى، ومتخذين موقفاً غير ودى من «الرأى» و«النظر العقلى» فى النصوص الدينية.

■ وهناك النزعة «الباطنية الغنوصية»^(٢)، التى دعت إلى لون من الغلو فى التأويل، وإلى تعميم هذا التأويل المغالى، وغير المضبوط بضوابط العربية وثوابت الإسلام، فزعمت أن لكل ظاهر باطناً، ولكل تنزيل تأويلاً.. حتى لقد تجاوزت كل المعانى والأحكام التى جاء بها القرآن الكريم والحديث النبوى الشريف!

(١) هم الذين وقفت بهم مداركهم المحدودة عند «الحشو» وظواهر النصوص، فوقعوا فى مستنقع التشبيه والتجسيم والتجسيد فى تصورات الذات الإلهية وصفاتها وأسمائها، وعجزوا عن الارتقاء إلى آفاق التجريد والتنزيه.

(٢) وهى نزعة إشراقية قديمة، جعلت خلاص الإنسان بالمعرفة، وخاصمت العقل والنقل، واعتمدت على الفيض والحدس والإلهام..

■ واليوم.. وبعد أن «رُشِحت» فلسفة التنوير الغربى - الوضعى، العلمانى»^(١) على شرائح من النخب الثقافية العربية والإسلامية التى تغرّبت، فقتبت مقولات فلسفة التنوير الغربى إزاء النص الدينى - وهى الفلسفة التى رأت فى هذا النص: وضعاً بشرياً ناسب طور الطقولة للعقل البشرى، ثم تجاوزه هذا العقل إلى حد ما فى مرحلة «الميتافيزيقا».. ليتجاوزه تماماً - بالحكم عليه «بالتاريخية»^(٢) - فى المرحلة «الوضعية»..

اليوم يواجه نفر من مثقفينا المتغربين النص الدينى الإسلامى بما واجه به فلاسفة التنوير الغربى - فى القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين - النص الدينى فى اليهودية والنصرانية.. داعين إلى «تاريخية» معانى وأحكام القرآن الكريم، باعتبارها معانى وأحكاماً تجاوزها الواقع الذى تطور، وعفا عليها التاريخ!

وهم يتخذون لهذه النزعة صياغات عدة، لكنها تفضى إلى ذات المقاصد والغايات..

فالمستشار محمد سعيد العشماوى، يدعو إلى ربط أحكام القرآن الكريم وتشريعاته بأسباب النزول.. وصولاً إلى الادعاء

- (١) التنوير الغربى نزعة فلسفية، جعلت شعارها: «لا سلطان على العقل إلا للعقل»، وأعلنت العقل والعلم والفلسفة محل الله والدين واللاهوت. انظر كتابنا «الإسلام بين التنوير والتزوير» طبعة دار الشروق، القاهرة سنة ١٩٩٥م.
- (٢) التاريخية مذهب يقرر أن القوانين الاجتماعية تتصف بالنسبية التاريخية. وأن القانون من نتائج العقل الجمعى.. وتعمم ذلك فى الشرائع الإلهية أيضاً..

«بوقتية أحكام القرآن الكريم»!.. فيرفض القاعدة الأصولية القائلة: «إن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب» - وهي القاعدة التي تجمع بين عموم اللفظ وبين سبب النزول، فتفسر اللفظ العام في ضوء سبب النزول عندما يوجد.. يرفض العشماوى تلك القاعدة، زاعماً أنها قد نشأت «فى فترات الظلام الحضارى والانحطاط العقلى»^(١)!

وذلك لبؤس العشماوى على هذا الزعم دعواه فى تاريخية أحكام وتشريعات القرآن، فيقول: «.. فأحكام التشريع فى القرآن ليست مطلقة.. ولم تكن مجرد تشريع مطلق.. فكل آية تتعلق بحادثة بذاتها، فهى مخصصة بسبب التنزيل، وليست مطلقة.. وكل آيات القرآن نزلت على الأسباب - أى لأسباب تقتضيها - سواء تضمنت حكماً شرعياً أم قاعدة أصولية أم نظاماً أخلاقية.. إنها أحكام مؤقتة ومحلية، تنطبق فى وقت محدد وفى مكان بعينه.. وبوفاة الرسول، انتهى التنزيل.. وانعدم الوحي.. ووقف الحديث الصحيح.. وسكنت بذلك السلطة التشريعية الإلهية»^(٢)!!
فاكتمال الوحي والتشريع - عنده - «انعدام»!!

ويتجاهل صاحب هذه الدعوى أن علماء أسباب النزول أنفسهم هم الذين قرروا أن أسباب النزول هى «مناسبات لنزول

(١) «معالم الإسلام» ص ١٦٥، ٦٤. طبعة القاهرة سنة ١٩٨٩ م. و«الخلافة الإسلامية» ص ١٤٩. طبعة القاهرة سنة ١٩٩٠، و«الإسلام السياسى» ص ٤٣، ١٣١، ١٣٢. طبعة القاهرة سنة ١٩٨٩ م.

(٢) «معالم الإسلام» ص ١١٢، ١١٧، ١١٨، ١٢٠، ١٢١. و«الإسلام السياسى» ص ٤٤. و«جوهر الإسلام» ص ١٤٨. طبعة القاهرة سنة ١٩٩٢ م.

الأحكام، وليست علة في نزول الآيات وتشريع ما فيها من أحكام، فهي جزء من الوحي القرآني، الذي نزل منجماً، وناسب نزول بعض آياته وقارن هذه الأسباب.. وعلى هذا تعارفت الأمة منذ عصر البعثة.. وكما يقول أبرز علماء أسباب النزول - ومنهم الزركشي [٧٤٥ - ٧٩٤ هـ - ١٣٤٤ - ١٣٩٢ م] وجلال الدين السيوطي [٨٤٩ - ٩١١ هـ - ١٤٤٥ - ١٥٠٥ م] - «فلقد عُرف من عادة الصحابة والتابعين أن أحدهم إذا قال: نزلت هذه الآية في كذا، فإنه يريد بذلك أنها تتضمن هذا الحكم، لا أن هذا كان السبب في نزولها.. فالذي يتحرر في سبب النزول: أنه ما نزلت الآية أيام وقوعه.. فلقد نزلت آيات في أسباب، واتفق الصحابة والتابعون على تعديتها إلى غير أسبابها..»

أما ابن تيمية [٦٦١ - ٧٢٨ هـ - ١٢٦٣ - ١٣٢٨ م] فإنه يرى في مثل ما يقول به العشماوي «قولاً لا يقول به مسلم ولا عاقل على الإطلاق»^(١)!

ويتجاهل العشماوي كذلك أن الآيات القرآنية التي رويت لها أسباب نزول، وجميع هذه الروايات أحاديث آحاد، لا تتعدى عند السيوطي - ٨٨٨ آية - أي ١٤٪ من آيات القرآن - وعند الواحدي النيسابوري (٤٦٨ هـ - ١٠٧٥ م) ٤٧٢ آية، أي ٧,٥٪ من آيات القرآن، الأمر الذي ينفي إمكان تجاوز أحكام ومعاني وتشريعات القرآن بهذه «التاريخية» المؤسسة على أسباب

(١) «أسباب النزول» ص ٥. طبعة القاهرة سنة ١٣٨٢ هـ. و«الإتقان في علوم القرآن» ج ١ ص ٢٩ - ٣١ طبعة القاهرة سنة ١٩٣٥ م.

النزول، حتى بهذا المعنى الذى يرفض عموم اللفظ ويقف فقط عند سبب النزول^(١).

* * *

ومع العشماوى، فى الدعوة إلى هذه «التاريخية» التى تتجاوز معانى وأحكام وشرائع القرآن الكريم، يقف الدكتور نصر حامد أبو زيد.. بل ويتجاوزه فيعمم «التاريخية» على «العقائد» التى جاء بها القرآن.. فيقول: «إن الخطاب الإلهي - (القرآن) - خطاب تاريخي.. لا يتضمن معنى مفارقاً جوهرياً ثابتاً له إطلاقية المطلق^(٢).. والبعد التاريخي يتعلق بتاريخية المفاهيم التى تطرحها النصوص.. فليس ثمة عناصر جوهريّة ثابتة فى النصوص.. ينطبق هذا على النصوص التشريعية وعلى نصوص العقائد والقصص.. وليس من المقبول أن يقف الاجتهاد عند حدود المدى الذى وقف عنده الوحي.. وإذا قرأنا نصوص الأحكام من خلال التحليل العميق لبنية النصوص.. وفى السياق الاجتماعى المنتج للأحكام والقوانين، فربما قادتنا القراءة إلى إسقاط كثير من تلك الأحكام، بوصفها أحكاماً تاريخية كانت تصف واقعاً أكثر مما تصنع تشريعاً.. وحتى العقائد - بهذه القراءة التاريخية - هى تصورات مرتبطة بمستوى الوعى ويتطور مستوى المعرفة فى كل عصر.. والنصوص الدينية قد اعتمدت فى

(١) انظر كتابنا «سقوط الغلو العلماني» ص ٢٥٩ - ٢٦٢. طبعة القاهرة سنة ١٤١٦هـ سنة ١٩٩٥م

(٢) مجلة (القاهرة) - «مشروع النهضة بين التوفيق والتلفيق» - أكتوبر سنة ١٩٩٢م.

صياغة عقائدها على كثير من التصورات الأسطورية فى وعى الجماعة التى توجهت إليها النصوص الدينية بالخطاب^(١) !!

* * *

هكذا، يواجه الفكر الإسلامى المعاصر - فكر تيار الإحياء والتجديد - فى علاقة «النص» بـ«الاجتهاد» - هذين اللونين من الغلو:

غلو الإفراط «النصوصى - الحرفى»، الذى يقف أصحابه عند ظواهر النصوص، مهدرين أدوات النظر العقلى فى هذه النصوص..

وغلو التفريط «الوضعى - المادى - العلمانى» الذى يصنع أصحابه - «بالمادية - الوضعية» - صنيع الباطنية القدماء، عندما يعممون التأويل، ويطلقونه من ضوابطه اللغوية، فيتجاوزون - بدعوى التاريخية - أحكام القرآن الكريم، فى التشريع، والعقائد، والأخلاق!

وفى مواجهة هذا الغلو، يتطلع العقل المسلم إلى كلمة سواء، فى علاقة «النص» بـ«الاجتهاد».. وتلك هى المهمة التى تطمح إليها هذه الصفحات.

(١) «تقد الخطاب الدينى» ص ٨٢ - ٨٤ - ١٠٦، طبعة القاهرة سنة ١٩٩٢م، ومجلة (القاهرة) - «إهدار السياق فى تأويلات الخطاب الدينى» - يناير سنة ١٩٩٣م.

النظرية الإسلامية في التأويل

في التأويل للنص الديني، هناك الغلو الذي جعل التأويل لوئاً من (العيب الذاتى) الذى تقوده (الشطحات) التى لا تعرف الضوابط أو القواعد أو الحدود والآفاق.

فعلاوة على (تحرر) هذا التأويل من القواعد التى قررها له أهل اللغة، ومن الضوابط المتمثلة فى ثوابت وعقائد وأصول ومبادئ المحكم القرآنى، نجد هذا الاتجاه العبثى، قد جعل التأويل للنص الدينى «القاعدة» وليس «الاستثناء» فأطلقه فى كل النصوص، بعد أن أطلقه من القواعد والضوابط اللغوية والعقدية.

لقد جعلوا «الظاهر» مجرد «أمثال مضرورية»، والمراد الحقيقى من ظواهر النصوص هو «المعانى الباطنة»، بل رأوا «الظاهر: منهياً عنه»، وفى استعماله الهلاك، ولأهله العذاب، لأنهم - بنظرهم - لم يدركوا ولم يعرفوا «الحق الباطن»!

وإذا شئنا أمثلة على ثمرات هذا «التأويل العبثى» المنفلت من أية قواعد يمكن الاحتكام إليها، فسنجد «الشطحات» التى أولت مراد الرسول ﷺ بقوله: «من كنت مولاه فعلى مولاه» بأنه خروج الرسول من النبوة والرسالة، وجعله نفسه - منذ قال ذلك سنة ١٠هـ - تابعاً لعلى بن أبى طالب! وتأويلهم «جنة آدم» عليه السلام، بأنها: الإباحة للمحارم ولجميع ما خلق فى الدنيا... وتأويل الوضوء بأنه: موالاة الإمام المعصوم... والصلاة، بأنها:

الناطق - أي الإمام الناطق -... والغسل، بأنه: تجديد العهد للإمام... والزكاة، بأنها: تركية النفس - بمذهبهم -... والكعبة، بأنها النبي... والباب، بأنه علي بن أبي طالب الخ. الخ.

إلى آخر التأويلات العبثية، التي تثمر شطحات يمكن أن تتعدد وتختلف بتعدد واختلاف المتأولين؛ لأنها منقلبة من أية قواعد للغة أو ضوابط في الاعتقاد.

وعلى رب هذا الغلو الباطني القديم الذي حفت أصواته كثيراً في حياتنا الفكرية الحديثة والمعاصرة - سار ويسير أصحاب التأويل الوضعي العلماني، رغم اختلاف، بل وتناقض المنطلقات

فالتأويل - عند هؤلاء الوضعيين العلمانيين - هو «جهد عقلي ذاتي لإخضاع النص الديني لتصورات القارئ والمفسر ولمفاهيمه وأفكاره»... إنه «قراءة ذاتية.. بل وغير بريئة»... لأنه لا توجد ثمة قراءة بريئة... فلا معايير ولا ضوابط ولا قواعد تحكم تفسيرات وتأويلات القراء للنصوص!!

وهكذا نجد أنفسنا بإزاء «تأويل عبثي»، جعل لكل قارئ قراءته غير البريئة، أي الذاتية المنقلبة من القواعد والضوابط. فكانت الثمرات المرة - لدى الباطنيين والوضعيين - واحدة انفلات التأويلات للنصوص الدينية من كل المعاني والأحكام التي تعارفنا عليها اللغة ومن ثوابت وعقائد ومبادئ محكمات النص الديني.

(١) د. نصر حامد أبو زيد «فلسفة التأويل - دراسة في تأويل القرآن عند محمد سعيد دربيش بن عربي» ص ٦٠٥ مطبعة بيروت سنة ١٩٨٣ م. وإنكالمات القراءة وآليات التأويل ص ٢٢٨ مطبعة بيروت سنة ١٩٩٢ م.

وإذا كان هذا هو مذهب «التأويل العبثي» للنص الديني.. فإن للعلم الإسلامي في التأويل مذهبا آخر، متميزا ومضبوطا.. أجمع عليه العلماء، مع تميزهم في الإكثار أو الاقتصاد في التأويل.. فالتأويل، في المذهب الإسلامي، سبيل من سبل وعي الإنسان المسلم ومعرفته بصور عالم الغيب التي جاءت بها السمعيات، وقصرت قدرة اللغة الدنيوية المحدودة عن تبيان كنه حقيقتها..

وهو في (التعريفات) للشريف الجرجاني [٧٤٠ - ٨١٦ هـ - ١٣٤٠ - ١٤١٣ م] «صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله، إذا كان المحتمل الذي يراه موافقا بالكتاب والسنة - (وليس إلى أي معنى) - مثل قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ [الروم: ١٩]، إن أراد به: إخراج الطير من البيضة كان (تفسيرا)، وإن أراد: إخراج المؤمن من الكافر أو العالم من الجاهل كان (تأويلا)»^(١).

أما عند ابن رشد [٥٢٠ - ٥٩٤ هـ - ١١٢٦ - ١١٩٨ م] فهو «إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية، من غير أن يخل بعادة لسان العرب في التجوز. من تسمية الشيء بتبويضه أو بسببه أو لاحقه أو مقارنه، أو غير ذلك من الأشياء التي عُدَّت في تعريف أصناف الكلام المجازي»^(٢).

(١) «التعريفات» طبعة القاهرة سنة ١٩٣٨ م.

(٢) ابن رشد «فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال» من ٣٢ دراسة وتحقيق. د. محمد عمارة طبعة القاهرة سنة ١٩٨٢ م.

ولقد وردت الإشارة إلى «التأويل» في السنة النبوية، بحديث الصحابي جابر بن عبد الله، في سياق كلامه عن رسول الله ﷺ عندما قال: «ورسول الله بين أظهرنا، وعليه ينزل القرآن، وهو يعرف تأويله..»^(١)

وإذا كان علماء الإسلام وعفكروه، من كل المذاهب والتيارات الفكرية، قد اختلفت مواقفهم من الإكثار أو الإقلال في التأويل، فلقد اجتمعوا على اللجوء إليه سبيلاً إلى وعي وتصور ما لا يفصح ظاهر اللفظ عن كنهه وحقيقته، وخاصة إذا كان ذلك في أمر من أمور عالم الغيب.. فلا بد أن تكون هناك ضرورات تدعو إلى التأويل وضوابط تحكم هذا التأويل..

ولقد وجدنا الإمام الغزالي [٤٥٠ - ٥٠٥ هـ - ١٠٥٨ - ١١١١ م] يضع للتأويل الإسلامي نظرية مضبوطة ومحكمة، فللمعاني والأحكام والأمور التي جاءت بها النصوص الدينية «مراتب وجود»، يتدرج المصدق بها فيها من مرتبة إلى أخرى.. فلو جود ما أخبر به صاحب الشريعة ﷺ خمس مراتب، لا يقع المصدق بأي منها تحت طائلة الكفر والتكذيب.. وهذه المراتب هي

١- الوجود الذاتي؛

أي الحقيقي، الثابت خارج الحس والعقل، ولكن يأخذ الحس والعقل عنه صورة، فيسمى أخذه إدراكاً، كوجود السموات والأرض والحيوان والنبات.. وهو الذي يجري على الظاهر ولا يتأول.

(١) رواه النسائي وأبو داود وابن ماجه والدارمي.

٢- الوجود الحسى:

الذى يتمثل فى القوة الباصرة من العين مما لا وجود له خارج العين، فيكون موجوداً فى الحس، ويختص به الحاس، ولا يشاركه فيه غيره، كروية الفانم والمريض العتيقظ لصور لا وجود لها خارج حسه.

٣- الوجود الخيالى:

لصور المحسوسات التى يخترعها الإنسان فى خياله، فيشاهد ما وإن كان مقمض العينين - فهى موجودة ومشاهدة فى الدماغ، لا فى الخارج.

٤- الوجود العقلى:

مثل أن يكون للشيء: روح، وحقيقة، ومعنى - مثل «اليد» فإن لها صورة محسوسة، ومتخيلة، ولها معنى هو حقيقتها، وهى القدرة على البطش - التى هى «اليد العقلية» - ومثل «القلم»، فله صورة، وله حقيقة - ما تنقش به العلوم - ينقشها العقل من غير اقتران بصورته.

٥- الوجود الشبهى:

وهو ألا يكون نفس الشيء موجوداً، لا بصورته ولا بحقيقته، لا فى الخارج ولا فى الحس ولا فى الخيال ولا فى العقل ولكن يكون الموجود شيئاً آخر يشبهه فى خاصية من خواصه وصفة من صفاته، وذلك مثل الغضب والشوق والفرح والصبر - إذا وردت فى حق الله سبحانه - فإنه لا يجوز أن نثبت له شيئاً من ذلك، لا بصورته ولا على سبيل الحقيقة، لا فى الخارج، ولا فى

الحس، ولا في الخيال، ولا في العقل... ولكن في صفة من الصفات تقارنها وأثر من الآثار يصدر عنها، كإرادة العقاب بالنسبة للغضب مثلاً..

تلك هي مراتب التأويل.. والناظر في النص الديني، لا ينتقل من المعنى الظاهر - الوجود الذاتي - إلى مرتبة الوجود الحسي إلا إذا استحال حمل المعنى على ظاهره.. وكذلك الحال في الانتقال من الوجود الحسي إلى الخيالي.. قال علي: «فالشبهى».. بل إن التأويل لا مكان له إلا إذا «استحال الظاهر».. حتى لقد اعتبر ابن رشد «شهادة الظاهر وإشارته إلى التأويل» الدليل على ضرورة هذا التأويل^(١).

وهكذا تتميز النظرية الإسلامية في التأويل عن مذاهب «التأويل العبقى» - الباطنية منها والوضعية على حد سواء - ويقف الاجتهاد الإسلامي من هذه القضية موقفًا وسطًا، بين غلو إفراط أهل الجمود، الذين يسيئون الظن بالتأويل غالبًا.. وبين غلو تغريط أهل الباطنية والوضعية، الذين يعممون التأويل في النص الديني، مع انفلات تأويلاتهم لهذا النص من قواعد اللغة وتوابت المحكمات..

وبهذا المنهاج الوسطي، يتخذ العقل المسلم موقفًا وموقعًا متميزًا من العلاقة بين «النص الديني» وبين «الاجتهاد في هذا النص الديني».. دونما إهدار للنص.. أو إهدار للاجتهاد!

(١) العزالي «عيسل التفرقة بين الإسلام والزندقة» ص ٤ - ٩. طبعة القاهرة سنة ١٩٠٧م

(٢) «فصل المقال» ص ٣٢

علاقة النص بالاجتهاد

ضبط المصطلحات:

لنبداً أولاً بتحديد معاني ومضامين المصطلحات.. مصطلحات «النص»، و«الاجتهاد» وإذا كان الاجتهاد في الاصطلاح هو استقراغ الوُسْع وبذل المجهود في طلب المقصود من جهة الاستدلال، ليحصل للفقيه ظن بحكم شرعي^(١)، فإن مصطلح «النص» قد كان تعريفه ومضمونه مقار اختلاف، بل وموضع شبهات وأوهام، جعلت وتجعل من جلاء معناه وتحديد المدخل الطبيعي والشرط الضروري للحديث عن علاقة النص بالاجتهاد في منهاج الإسلام.

إن النص - من حيث اللغة - إنما يشمل مطلق الملفوظ والمكتوب، فكل عبارة - ماثورة أو منشأة - هي نص. هذا هو المعنى اللغوي العام..

ومن اللغويين - كاهن الأعرابي - من خصصه، فقال «النص» هو الإسناد إلى الرئيس الأكبر، والنص: التوقيف والنص: التعيين على شيء ما... أما الأزهرى، فإنه يقترب في تعريفه من «المعنى والمراد وثمره الملفوظ والمكتوب»، ولا يقف به عند «عين الملفوظ والمكتوب»، فكأنه عنده: ثمرة عمل العقل واجتهاده في الملفوظ، وليس ذات الملفوظ. يقول الأزهرى في

(١) التعريفات... والتهاموى «كتاف اصطلاحات الفنون» طبعة الهند سنة ١٨٩٢م

هذا التعريف الذي يخصص معنى النص والمراد منه «النص» أصله منتهى الأشياء، ومبلغ أقصاها...^(١)

وهذا المعنى، الذي يجعل كل عبارة أو ملفوظ أو مأثور «نصاً»، هو الذي انطلق منه الفقهاء، عندما قالوا عن معنى النص في القرآن وفي السنة، أنه هو «ما دل ظاهر لفظهما عليه من الأحكام»^(٢) فالنص، هنا ليس أي ملفوظ ولا أية عبارة، وإنما هو ثمرة العملية العقلية، ونهاية الاجتهاد في الملفوظ والعبارة، أي الأحكام المستنبطة من المأثورات

فإذا انتقلنا من إطار «اللغة» إلى الإطار «الاصطلاحي» لمعنى «النص» وجدنا أغلب الأصوليين لا يطلقونه على مطلق العبارة والملفوظ، بل على ما بلغ منها في التحديد والظهور مبلغ الحكم القاطع المتعين الذي لا يقبل الاحتمالات، فكأنهم خصوه بالأحكام القطعية المستنبطة من العبارات، وليس بمطلق العبارات... فالجرجاني يعرفه فيقول: «النص: ما ازداد وضوحاً على الظاهر لمعنى في المتكلم... إنه: ما لا يحتمل إلا معنى واحداً، وقيل: ما لا يحتمل التأويل...»^(٣)

أما التهانوي (١١٥٨هـ - ١٧٤٥م) فإنه يورد المعاني الخمسة التي جاءت لمصطلح «النص» في عرف الأصوليين، وهي:

(١) ابن منظور «لسان العرب» طبعة دار المعارف القاهرة.

(٢) «التعريفات».

«المعنى الأول: كل ملفوظ مفهوم المعنى من الكتاب والسنة، سواء كان ظاهراً، أو نصاً، أو مفسراً، حقيقة أو مجازاً، عاماً أو خاصاً.

والمعنى الثانى ما ذكره الشافعى، فإنه سمي الظاهر نصاً، والنص في اللغة بمعنى الظهور..

والمعنى الثالث: وهو الأشهر، هو ما لا يتطرق إليه احتمال أصلاً، لا على قرب ولا على بعد، كالخمس، مثلاً، فإنه نص في معناه لا يحتمل شيئاً آخر، فكلما كانت دلالة على معناه في هذه الدرجة سمي بالإضافة إلى معناه نصاً.

والمعنى الرابع: ما لا يتطرق إليه احتمال مقبول يعضده دليل، أما الاحتمال الذي لا يعضده دليل فلا يخرج اللفظ عن كونه نصاً.

والمعنى الخامس: الكتاب والسنة، أى ما يقايل الإجماع والقياس...»^(١).

هكذا تراوح معنى «النص» ما بين: مطلق لفظ الكتاب والسنة، وما لا يتطرق إليه احتمال مقبول يعضده دليل، من لفظهما، وما هو ظاهر: أى واضح من لفظهما، وما هو مفهوم المعنى من لفظهما.. أما المعنى الأشهر للنص فهو لفظ الكتاب والسنة الذي لا يتطرق إليه احتمال أصلاً، لا على قرب ولا على بعد، فهو نص - أى ظاهر ومتعين - في معناه، لا يحتمل شيئاً آخر، كالحقائق

(١) «كشاف اصطلاحات الفنون».

الملموسة المتحققة، مثل عدد الخمسة، الذي لا يمكن أن يكون شيئاً آخر سوى هذا العدد.

فنحن هنا أمام معنى «النص» يختص بما هو قطعي الثبوت، وقطعي الدلالة في التوابع التي لا يصيبها التحول ولا تعرض عليها الاحتمالات أصلاً، لا من قريب ولا من بعيد.

تلك هي معاني مصطلح «النص» عند الأصوليين، من خواص مفكرى الإسلام.

أما «العوام» الذين علا صوتهم في حياتنا الفكرية، وخاصة منذ سيادة «التقليد» وتوقف «الاجتهاد»، وتراجع حصارتنا الإسلامية عن الخلق والإضافة والإبداع، فإنهم لم يكتفوا بإطلاق «النص» على كل ألفاظ ومأثورات وروايات الكتاب والسنة، وإنما أضافوا إلى «النص» الذي حجروا في وحيده أي اجتهاد، كل ما كتب الأقدمون في مذاهب الإسلاميين، مجتهدين كان هؤلاء الأقدمون أم مقلدين. لقد خصوا الموتى بمهمة التفكير للأحياء، حتى ولو كان تفكيرهم هذا قد ارتبط بأحكام تخلفت شروط إعمالها، أو بعبادات تغيرت، أو بأعراف تبدلت مما هو كثير في الخروج المتعلقة بالمتغيرات الديبوية في سياسة الدول وتنظيم المجتمعات وتنمية العمران.

وهكذا شاع ويشيع في الفكر «الإسلامي» ادعاء النفاذ بين «النص» وبين «الاجتهاد»، وذاعت مقولة: «إنه لا اجتهاد مع النص» بتعميم وإطلاق. تعميم في فهم معنى «النص»... وتعميم

في الغاية من «الاجتهاد» مع وجود النص.. حتى لقد أصبحنا وكأننا أمام تناقض كامل وحاد.. فوجود «النص» يمنع ويلغى وجود «الاجتهاد».. ووجود «الاجتهاد» لا يتأتى إلا إذا انعدمت «النصوص»!

فما هو موقف «المنهاج الإسلامى» فى هذا الأمر المشكل، والبالغ الأثر فى الحياة الفكرية لأمة الإسلام؟

* * *

رؤيتنا للقضية:

بادئ ذى بدء، فإن الاجتهاد - كما أشرنا - هو بذل المجتهد الذى يستجمع شروط الاجتهاد وسعته، واستغراغه جهده فى طلب المقصود من جهة الاستدلال، ليحصل له ظن بحكم شرعى وميدان هذا الاجتهاد هو فروع الشريعة، يستنبطها المجتهد من أصولها التى اكتملت فى النصوص المقدسة، مبادئ وقواعد وأركاناً ضمها القرآن الكريم والسنة النبوية الثابتة، المبينة والمفصلة لمجمل القرآن، والتى لها فيه معنى او مبنى فالاجتهاد، إذن، ليس بعيداً عن النص، وليست غيبة النص شرطاً فى وجوده، بل إنه لا مكان له إذا لم تكن هناك نصوص - هي المبادئ والأصول - يستخرج منها المجتهد، بالاجتهاد، الجزئيات والفروع.. فالتناقض بينهما واقتضاء وجود أحدهما نفى الآخر، ليس من بادئ الرأى، كما يحسب الذين يرددون، بتعميم واطلاق، مقولة: «إنه لا اجتهاد مع النص».

بل إننا نقول: إن العلاقة بين «النص» وبين «الاجتهاد» هي علاقة التلازم والمصاحبة، دائماً وأبداً، وبتعميم وإطلاق... ذلك لأن موقف المجتهد الإسلامي أمام النص الإسلامي، كتاباً وسنة، لا يعدو أن يكون واحداً من المواقف الآتية.

(أ) أن يكون النص «ظني الثبوت»، وهنا لا خلاف على ضرورة الاجتهاد في «ثبوت» هذا النص..

(ب) أن يكون النص «ظني الدلالة»، وهنا لا خلاف على ضرورة الاجتهاد في «دلالة» هذا النص..

(ج) أن يكون النص «ظني الدلالة والثبوت»، وهنا لا خلاف على ضرورة الاجتهاد في «دلالته وثبوته» كليهما..

(د) أن يكون النص «قطعي الدلالة والثبوت»، وهذا هو الذي يحتاج الأمر معه إلى التفصيل الذي يرفع عن المنهج الإسلامي خطأ وخطر المقولة التي تزعم أن وجوده يعني عدم الحاجة إلى الاجتهاد، بل عدم جواز هذا الاجتهاد.

ذلك أن وجود النص «قطعي الدلالة والثبوت» لا يغني عن الاجتهاد، وإنما حقيقة الأمر هي تحديد «طبيعة» و«حدود» الاجتهاد اللازم مع هذا النص قطعي الدلالة والثبوت..

«فالاجتهاد في فهم النص لإنزال أحكامه منازلها هو أمر لا مناص منه مع أي نص من النصوص قطعية الدلالة والثبوت».

■ والاجتهاد في المقارنة والموازنة بين هذا النص ونظائره، الواردة في موضوعه، والموافقة أو المخالفة لمعناه أمر لا خلاف فيه..

■ والاجتهاد في استنباط الجزئيات والفروع من النص قطعي الدلالة والثبوت يعني التلازم الضروري بين هذا النص وبين الاجتهاد.

■ والاجتهاد في صياغة القواعد وتقنين الأحكام من النص، قطعي الدلالة والثبوت أمر لا خلاف فيه.

لكن الأمر الذي أثار ويثير اللبس في هذا المقام إنما جاء من عدم التمييز بين النصوص الدينية التي تعلقت بالثوابت الدينية، وتلك التي تعلقت بالمتغيرات من الفروع الدنيوية. ففي النصوص التي تعلقت بالثوابت الدينية من عقيدة وشريعة، في علوم عالم الغيب.. وشعائر العبادات، والأمور التعبدية التي استأثر الله - سبحانه وتعالى - بعلم حكمتها، ومن ثوابت الواجبات والحقوق والمعاملات الدنيوية، كمقاصد الشريعة وقواعدها وحدودها - في مثل هذه النصوص - يقف نطاق الاجتهاد عند الفهم واستنباط الفروع، وربطها بالأصول والمقارنة والترجيح وتحرير الأحكام.. فالاجتهاد قائم، حتى مع هذه النصوص القطعية الدلالة والثبوت، والمتعلقة بالثوابت، لكنه لا يتعدى فيها ومعها هذه الحدود. إن الأحكام المستخرجة، بالاجتهاد، من الدلالات القطعية لهذه النصوص القطعية الثبوت، لا يجوز تغييرها ولا تجاوزها أو استبدالها، بدعوى جواز

الاجتهاد فيها أو معها: لأن الاجتهاد في هذه النصوص ومعها - مع قيامه ووجوده ولزومه - لا يجوز أن يتعدى حدوده، حدود الغم والاستنباط والتفريع والترجيح والنحرير ومحظور عليه التغيير أو التعطيل أو التجاوز أو الاستبدال، وليس هذا - حجر إسلامي - على العقل المسلم المجتهد، وإنما لأن هذه النصوص - بعد مجيئها قطعية الدلالة والثبوت - أما أنها تعلقت بـ «ثوابت» - دينية أو دنيوية - فلا يجوز تجاوز أحكامها أو تغييرها أو تعطيلها أو استبدالها، وإلا خرج الأمر عن الاجتهاد في الدين إلى «نسخ الدين»! وأما لأنها تعلقت بالسمعيات الغيبية والأحكام والشعائر التعبدية التي لا يستقل العقل الإنساني بإدراك الحكمة منها والعلّة الغائية وراءها، فلا بد فيها من الوقوف عند دلالات النص، وألا دخلنا في دائرة «العبث» الذي لا يجوز أن يسمى «اجتهاداً» بحال من الأحوال.

أما النصوص قطعية الدلالة والثبوت، والتي تعلقت بأمور هي من الفروع الدنيوية، ومن المتغيرات فيها، والمعلقة بعلّة غائية، فذلك هي التي يثير الموقف منها ليس الذي نعالجه الآن..

وفي اعتقادي أن هذا ليس قائم في سطاق «عوام الفكر الإسلامي» وحدهم؛ لأنه - كما سنرى - ليس له منطلق أو حجة أو أساس..

■ فالنصوص الدينية التي جاءت بها الرسالة لتحقيق مصالح العباد في فروع المتغيرات الدنيوية ليست - كما تشهد بذلك بدهة الفطرة - ليست مرادة لذاتها، وإنما هي مرادة لعلّها

وغاياتها ومقاصدها، وهي تحقيق مصالح العباد... فهي - أي أحكامها المستنبطة منها - تدور مع هذه العلل الغائية - المصالح - وجوداً وعدماً، ويشهد على ذلك اتفاق أهل الاختصاص في فكرنا الإسلامى على ضرورة الاجتهاد مع الأحكام التى ارتبطت بعلّة تغيرت أو بعادة تبدلت، أو بعرف تطور. حتى ولو كانت هذه الأحكام مستندة إلى نص. وتم عليها إجماع فى العصر الذى سبق تغير العلة وتبدل العادة وتطور العرف. فوجود النص لم يمنع من الاجتهاد الذى يتم حكماً جديداً يحقق المصلحة، التى هى الغاية من هذا النص المتعلق بالمتغيرات الدنيوية فى الفروع، بل إن المنع من الاجتهاد مع النصوص المتعلقة بالنوازل ليس مرجعة وجود هذه النصوص، وإنما مرجعة حكمها وغاياتها والمصالح التى جاءت لها

■ تم - وهذا هام جداً فى هذه القضية - إن الاجتهاد مع وجود هذا النص، قطعى الدلالة والثبوت، المتعلق بالمتغيرات من الفروع الدنيوية. ليس معناه الاجتهاد الذى يرفع وجود النص، بل ليس معناه الاجتهاد الذى يرفع الحكم المستنبط من هذا النص رفعاً دائماً ومؤبداً، فهو اجتهاد لا يتجاوز النص، قيلغيه، وإنما يتجاوز الحكم المستنبط منه، وهذا التجاوز للحكم ليس موقفاً دائماً أبدياً. لأن حقيقة الاجتهاد هنا هى اجتهاد فى مدى توافر الشروط اللازمة لإعمال هذا الحكم المستنبط من هذا النص، على النحو الذى يحقق حكمته وعقلته والمصلحة المبتغاة منه. فإذا توافرت الشروط فلا تجاوز

للحكم، وإذا لم تتوافر أثمر الاجتهاد حكماً جديداً، دون أن يلغى النص ويعدمه، ودون أن يلغى الحكم الذي تجاوزه إلغاء دائماً، فإذا عادت فتوفرت شروط إعماله عاد الاجتهاد إلى ذات الحكم، بعد تجاوزه، وتجاوز عن الحكم الجديد، لافتقاره - في هذه الحالة - إلى شروط الإعمال!

فحقيقة الاجتهاد وجوهه - في هذه القضية - هو الاجتهاد في شروط إعمال الأحكام المستنبطة من النصوص، وليس - والحالة هذه - بديلاً للنصوص يرفعها أو يلغيها - بل ولا تجاوزاً دائماً ونهائياً لأحكامها، قال الحكم المجمع عليه، والمؤسس إجماعه على نص قطعي الدلالة والثبوت، إذا كان متعلقاً بعلة غائية تبدلت أو بعادة تغيرت أو بعرف تطور - أي إذا لم يعد محققاً للمقصد منه، وهو المصلحة - فلا بد من الاجتهاد فيه ومعه، اجتهاداً يثمر حكماً جديداً، يحقق «المقصد المصلحة» فإذا عادت العلة الأولى، أو العادة القديمة، فكانت المصلحة متحققة بالحكم القديم، عاد الاجتهاد إليه من جديد، كل ذلك، والنص قائم، نتلوه، ونتعبد بتلاوته! لأن عمله وإعماله قائم أبداً، غاية الأمر أن قيام عمله إنما يكون إذا استعرنا تعبير الفلاسفة - «بالفعل» أحياناً، و«بالقوة» أحياناً أخرى، ففعله - الحكمي - «يبرز» إذا تحققت المصلحة بحكمه، و«يكمن» إذا تخلفت شروط إعماله على التحو الذي يحقق هذه المصلحة، فإذا عادت هذه الشروط «برز» فعله - الحكمي - من جديد - فالنص قائم أبداً، والحكم متراوح بين «التنفيذ» و«وقف التنفيذ» دون تجاوز دائم أو إلغاء!

تلك هي العلاقة بين «النص» وبين «الاجتهاد» في تصور المنهاج الإسلامي.. علاقة التلازم والتلاحم، حتى لقد نسجت خيوطهما في نسيج واحد، على النحو الذي رأيناه، والذي ينبغي شبهة التقابل والتعارض والتناقض التي شاعت وتشيع مقولتها «لا اجتهاد مع النص» - على السنة، وفي كتابات «عوام المثقفين» المسلمين!

وهي علاقة، تصنع منهاجًا وسطيًا بين غلو إفراط أهل الجمود، الذين يمتنعون الاجتهاد مع النص، دونما تمييز بين نصوص عقائد الدين وغيبياته وثوابت الشرائع العبادية والدنيوية وبين نصوص المتغيرات من الفروع الدنيوية. فيجمدون على أحكام لم تعد تحقق المصالح التي هي علتها وغايتها..

وهو وسط، أيضًا بين غلو التفريط «الوضعي - العلماني»، الذي يعمم الاجتهاد - بل والتأويل - لكل النصوص الدينية، شرائع كانت أم عقائد وأخلاقيات، ثوابت كانت أم في الفروع، فكأنه «نسخ» يتجاوز الشريعة لا علاقة له بمعنى وحقيقة الاجتهاد!

إنه وسط بين غلو الجمود على ظواهر النصوص.. وبين غلو «تاريخية النصوص»^١

شواهد من الاجتهاد الاسلامي:

وإذا نحن شئنا أن نضرب الأمثال على أن هذا هو التصور الأدق لمنهاج الإسلام في هذه القضية، فإن لدينا عنها الكثير، وفي الوقوف عندما هو «قطعي الدلالة» من هذه الأمثال ما يكفي في هذا المقام:

■ لقد كان نصيب «المؤلفة قلوبهم» من «الصدقات» سهمًا حدده النص القرآني، باعتبار أن حكمه: فريضة فرضها الله ﷻ إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم ﷻ [التوبة ٦٠]

لكن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، اجتهد مع وجود هذا النص القرآني، القطعي الدلالة والثبوت، والذي قام الإجماع على تطبيق حكمه من النبي ﷺ والصحابة طوال عهدي النبي والصديق، باعتبار هذا الحكم المخصوص عليه في القرآن فريضة فرضها الله اجتهد عمر بن الخطاب في هذا الحكم المجمع عليه، مع وجود النص القرآني القطعي الدلالة والثبوت فيه، عندما تخلفت شروط إعمال حكم هذا النص، فلم يعد ضعف المسلمين، الذي يدعوهم إلى تأليف قلوب المشركين والمنافقين قائمًا، فبعد أن كان الحكم دائرًا في وجوده مع العلة الغائية الموجودة، عاد فدار إلى الوقف عندما انعدمت العلة الغائية..

لكن.. هل يعنى هذا الاجتهاد العمرى إلغاء النص، والقول بتاريخيته؟.. لم يحدث هذا، ولم يقل به إنسان.. فلقد ظل النص أية قرآنية تتلى ويتعبد المسلمون بقلاوتها، حتى بعد وقف أعمال الحكم المأخوذ منها، كما ظلت كل الايات القرآنية المقول - على رأى من يقول بالنسخ - ينسخ أحكامها جزءاً خالداً فى القرآن الخالد.. ولم يزعم «نسخ التلاوة» فى القرآن إلا ضحايا تشكيك الباطنية والإسرائيليات فى كتاب الله..

وهل يعنى هذا الاجتهاد العمرى وقف أعمال هذا الحكم دائماً وأبداً؟.. كلا.. فلو وجد الحاكم المسلم، فى أى زمان وفى أى مكان، أن مصلحة الأمة تقتضى تأليف قلوب الأعداء بسهم من الصدقات، فسيكون اجتهاداً جديداً فى شروط أعمال الحكم الأصلى، المأخوذ من النص القرآنى، يعيد أعمال هذا الحكم من جديد. ويخرجه من دائرة «وقف التنفيذ» إلى دائرة «التنفيذ».. من دائرة «العمل بالقوة» - (الكمون) - إلى دائرة «العمل بالفعل» - (البروز) -

فالاجتهاد مع وجود النص، قطعى الدلالة والثبوت، وارد.. بل واجب.. لكنه ليس الاجتهاد الذى يتجاوز النص.. ولا الذى يعدم الحكم، وإنما هو الاجتهاد فى شروط أعمال الحكم، بوقف الأعمال إذا لم تتوافر شروطه، ويحل محل الحكم - بالاجتهاد - حكماً جديداً، فإذا عادت شروط الأعمال إلى الوجود عاد الحكم الأصلى إلى العمل من جديد.

فهذه النصوص، التى تتعلق أحكامها «بالتنظيم الإسلامى» لحركة «الواقع الإسلامى» - فى فروع المتغيرات الدنيوية -

ستظل دائماً وأبداً تدور أحكامها - في التنفيذ أو وقف التنفيذ - مع علتها وحكمتها، وهى مصلحة العباد، وجوداً وعدمًا، فتلك هى رسالتها العملية، وهذه هى معانى وحدود الاجتهاد فيها ومعها.

■ وموقف عمر بن الخطاب من إعمال حكم حد السرقة فى عام الرُمادة، مثل هو الآخر فى هذا المقام..

فعندما تخلف «الشروط الاجتماعية العامة» لإقامة حد السرقة - بسبب المجاعة فى الحجاز - أوقف عمر إقامة هذا الحد، المنصوص عليه فى الآيات القرآنية القطعية الدلالة والثبوت ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٨]، لقد رأى عمر أن تخلف «الشروط الاجتماعية» لإعمال حكم هذا النص يجب توافر «الشروط الفردية» لإعماله.. ولم يقل أحد إن هذا الاجتهاد قد عنى تجاوز النص وتاريخيته، ولا أنه قد تجاوز الحكم المأخوذ منه - حد السرقة - تجاوزاً مطلقاً ودائماً، فعندما تجاوز المجتمع حالة المجاعة، وتوافرت «الشروط الاجتماعية» لإقامة حد السرقة عادت الدولة الإسلامية إلى إقامته من جديد، بل إن وقف تنفيذ هذا الحكم - حتى فى عام المجاعة - لم يكن عامّاً فى كل الدولة الإسلامية، وإنما كان فى الإقليم الذى حدثت به المجاعة وحده.. الأمر الذى يقطع بأن الاجتهاد - مع وجود النص - إنما كان فى توافر أو عدم توافر شروط إعمال الحكم.. وهو منهاج متميز عن «الجمود»، الذى يعمل الأحكام، حتى لو غابت شروط إعمالها،

وعن «التاريخية»، التي تجعل من متغيرات الواقع مبررًا لتجاوز النصوص وظى صفحة الأحكام على نحو دائم وأبدى..

■ و«الصوافى» - الأرض التي استصفتها الدولة الإسلامية لبیت مال المسلمين - والتي كانت مملوكة لأعداء الفتح الإسلامی فی البلاد التي فتحت عنوة، ثم قتلوا أو قروا أو ظلوا على مناوأتهم للدولة بالحرب.. أو كانت مملوكة لجهاز الدولة المعادية فأزالها الفتوحات - هذه الأرض - «الصوافى» - كانت «واقعا جديدا» اجتهد المسلمون، على عهد عمر، فاستصفوها لبیت مال المسلمين، ملكيتها لبیت المال، ومنفعتھا للامة، وظل هذا حكما مجمعا عليه طوال عهد عمر، فلما كان عهد عثمان ابن عفان، اجتهد فی «إقطاع» مساحات من هذه الصوافى لتغر من المسلمين، واستمر ذلك حكما معمولاً به طوال عهده.. فلما جاء حكم على بن أبى طالب، اجتهد فعاد إلى إعمال الحكم الذى كان قائما على عهد عمر، وتجاوز الحكم الذى أعمله عثمان.. كل ذلك، وفى كل الحالات، دورانا مع علة الحكم «المقاصد - المصالح» - كما رأها كل واحد - دورانا مع هذه العلة الغائية وجوذا وعدما. وذلك دونما «جمود» عند الاجتهاد الأول والتطبيقات الأولى والحكم الأسبق.. ودونما «تاريخية» تتجاوز الحكم الأول تجاوزا مؤبدا.

■ والقصة الشهيرة للاجتهاد العمرى مع الأرض المفتوحة، بمصر والشام وسوريا وسواد العراق.. هى الأخرى شاهد حى على هذا المعنى الذى نقدمه ونؤكده للعلاقة بين «النص» و«الاجتهاد»..

لقد كانت السنة النبوية، كما تمثلت في «عمل الرسول» ﷺ، المتمثل في توزيع غنائم خيبر، بعد فتحها (سنة ٧هـ)، تقضي بتوزيع أربعة أخماس الأرض المفتوحة على مقاتلة جيش الفتح، واعتقد الإجماع على هذه السنة، فلم يخالفها أو يجتهد معها أحد، على عهد النبي وخلال عهد الصديق.. فلما فتح الله على المسلمين فارس والشام ومصر، على عهد عمر بن الخطاب، وفيها من الأرض الزراعية الأودية الكبرى للأنهار العظيمة النيل، وبردی، وبلجة، والفرات، طلب مقاتلة جيوش الفتح من أمير المؤمنين عمر بن الخطاب إعمال السنة، التي تأسس عليها إجماع المسلمين، وتوزيع أربعة أخماس سواد العراق وأرض مصر والشام على الفاتحين. وهنا رأى عمر أن المصلحة - علة الحكم - التي اقتضت التوزيع عند فتح خيبر، قد تبدلت أمام وضع هذا الفتح الجديد، وأن المقام يتطلب اجتهداً جديداً لاستنباط حكم جديد يحقق هذه المصلحة التي استجبت.. فرفض الالتزام بالوقوف عند «سنة توزيع أرض خيبر» - لأنها سنة موضوعها فروع المتغيرات الدنيوية، لا الثوابت الاعتقادية والعبادية أو ثوابت المعاملات، ولأن للعقل في تحديد علة حكمها مدخلاً، فليست من الأمور الغيبية أو التعبدية - وطلب عمر من أهل الرأي في الدولة الإسلامية الاجتهاد، مع وجود هذه «السنة العملية» التي سبق واعتقد عليها الإجماع في عهدي النبي والصديق

وشهد المجتمع الإسلامي، يومئذ حواراً واسع النطاق عميق الأبعاد، بل لا نبالغ إذا قلنا إنه شهد تدافعاً فكرياً خصيباً يزهر به

المناهج الإسلامى وتنتيه به التجربة الإسلامية فى سياسة الدولة والمجتمع. وبخاصة إذا أدخلنا فى الاعتماد عامل التاريخ، فى قدمه وطبيعة المجتمع فى حداثة عهد الناس بالإسلام

كانت أغلبية المسلمين يومئذ، مقاتلين فى جيش الفتح، وكان توزيع أربعة أخماس هذه الأرض هو مطلب أغليبتهم. وبعبارة أبى يوسف [١١٢ - ١٨٢ هـ - ٧٣١ - ٧٩٨ م] «... فرأى عامتهم أن يقسمه...». وكان فى الداعين إلى القسمة نفر من كبار الصحابة، مثل بلال بن رباح، وعبد الرحمن بن عوف، والزبير بن العوام. وكان منطقهم هو منطق من يدعو إلى إعمال حكم السنة النبوية، وبعبارة الزبير بن العوام، عند فتح مصر - فلقد طلب من قائد الفتح عمرو بن العاص قسم أرضها كما قسمت أرض خيبر، قائلاً: «يا عمرو بن العاص، اقسمها». كما قسم رسول الله ﷺ خيبر... بل لقد أشد نفر من كبار الصحابة على عمر بن الخطاب وألحوا فى هذا الموضوع. وبعبارة أبى يوسف فلقد كان أشد الناس عليه فى ذلك الزبير ابن العوام وبلال بن رباح. حتى لقد كان عمر يستجير بالناس من بشدة بلال فى هذا التدافع الفكرى المحتدم!

وببصيرة صاحب الاجتهاد، الذى كثيراً ما نزل الوحي مؤيداً له على عهد النبى ﷺ. وبعبقرية رجل الدولة، والخليفة الذى تجسد فيه عدل الإسلام، وقف عمر - مع نفر من الصحابة عثمان، وطلحة، وعبد الله بن عمر - يطلب الاجتهاد الجديد لحكم جديد، دون تخرج من «سنة عملية» تأسس عليها إجماع فى أمر

سابق ومشابه.. وتقدم إلى مخالفه، وإلى هيئة التحكيم التي ارتصاها فرقاء الخلاف في هذا الأمر.. تقدم إليهم، فعرض الوقائع الجديدة التي دعت إلى طلب الاجتهاد في هذا الأمر من جديد.. قال لمخالفه عن طلبهم قسم الأرض المفتوحة: «ما هذا برأى.. ولست أرى ذلك.. إنه لم يبق شيء يفتح بعد أرض كسرى، ووالله لا يفتح بعد بلد فيكون فيه كبير نيل - (أى كبير نفع) - بل عسى أن يكون كلاً - (عينا) - على المسلمين، فإذا قسمت أرض العراق بعلوجها، وأرض الشام بعلوجها، فما يسد به الثغور؟ وما يكون للذرية والأرامل بهذا البلد - (المدينة) - وبغيره من أرض الشام والعراق؟.. لقد غنمنا الله أموالهم وأرضهم وعلوجهم، فقسمت ما غنموا من أموال بين أهله.. وقد رأيت أن أحبس - (أوقف) - الأرضين بعلوجها، وأضع عليهم فيها الخراج، وفي رقابهم الجزية يؤدونها فتكون فينا للمسلمين، المقاتلة والذرية ولمن يأتي من بعدهم. أرايتم هذه الثغور؟ لا بد لها من رجال يلزمونها. أرايتم هذه المدن العظام، كالشام، والجزيرة، والكوفة، والبصرة، ومصر؟ لا بد لها من أن تسجن بالجيوش وإدراك العطاء عليهم، فمن أين يغطي هؤلاء إذا قسمت الأرضين والعلوج؟.. إذن أترك من بعدكم من المسلمين لا شيء لهم؟.. كيف أقسمه لكم، وأدع من يأتي بغير قسم؟».

قدم عمر «حيتيات» الواقع الجديد، التي تمثلت في كون هذه الأرض هي أعظم مصادر الثروة في الدولة الإسلامية.. وقيام الدولة، في عهده، على نحو غير مسبوق في عهدي النبي

والصديق، الأمر الذي يستدعى تدبير الموارد الكبيرة الدائمة كي ينفق منها على المصارف الكثيرة الدائمة، من جهاز للدولة، وجيش منظم في الديوان، وثغور كثيرة لا بد وأن تشحن بالحميات المرابطة فيها.. وأيضاً. فالجيش الفاتح لا يضم كل الأمة، فكيف يستأثر مقاتلوه بأربعة أخماس أعظم مصادر الثروة في الأمة؟ ثم.. ماذا يبقى للأرامل واليتامى، الذين لا أحد لهم في هذا الجيش الفاتح؟ وأخيراً، فهذه الثروة هي للأمة المسلمة، بأجيالها المتعاقبة - بحكم استخلاف الله للإنسان في الأموال - وليست لهذا الجيل القائم، فضلاً عن أن تكون للجيش الفاتح من أبناء هذا الجيل!

قدم عمر هذه «الحيثيات»، في مواجهة «حيثيات» مخالفيه، الذين كانوا يقولون له، منكرين ومستنكرين: «أتقف ما أقاء الله علينا بأسيافتنا على قوم لم يحضروا ولم يستشهدوا» ولأبناء أبنائهم ولم يحضروا!»..

ثم انتقل عمر بهذا الحوار إلى المستوى المنظم، فاحتكم الجميع إلى «هيئة تحكيم».. «فأرسل عمر إلى عشرة من الأنصار، خمسة من الأوس وخمسة من الخزرج، من كبارهم وأشرفهم - (وذلك يعد «أن استشار المهاجرين الأولين، فاختلقوا».. أي استشار مؤسسة «النقباء الاثني عشر» - الوزراء - بعد استشارة مؤسسة «المهاجرين الأولين» - الأمراء) - فاجتمعوا. وقال لهم: إنى لم أزعجكم إلا لأن تشتركوا في أمانتى فيما حملت من أموركم، فإنى واحد كأحدكم، وأنتم اليوم تقرون بالحق.. خالفنى

عن خالفني، ووافقني من وافقني، وليست أريد أن تتبعوا هذا الذي هو هواي. معكم من الله كتاب ينطق بالحق. فوالله لئن كنت نطقت بأمر أريده ما أريد به إلا الحق»

هذا نجد أنفسنا أمام منهج الإسلام في الاجتهاد. فعمرو أمير المؤمنين، هو من أعلام المجتهدين - لكنه كذاكم - ومع اجتهاده - هو واحد من المجتهدين وإن يكن رأس سلطة التشريع فهو يطلب من «هيئة التحكيم» - مؤسسة «النقباء الاثني عشر» - الوزراء المؤازرين أن تنظر في حثيات وحجج وبيانات فريقى النزاع الفكرى دون اتباع لرأى الخليفة، فكتاب الله الناطق بالحق، هو الأولى بالاتباع

ولقد نظرت «هيئة التحكيم» فى الأمر، فصويت اجتهاد عمرو ومن معه - فى وجود «السنة العملية» المتمثلة فى قسم أرض خيبر - وقالوا له: «الرأى رأيك، فنعم ما قلت ورأيت...»

وعند ذلك، كتب عمر إلى قادة جيوش الفتح بهذا الاجتهاد الجديد - كتب إلى سعد بن أبى وقاص فى المشرق: «أما بعد، فقد بلغنى كتابك، تذكر فيه أن الناس سألوك أن تقسم بينهم مغانمهم، وما أفاء الله عليهم فإذا أتاك كتابى هذا فانظر: ما أجلب الناس عليك به إلى المعسكر من كراع ومال، فاقسمه بين من حضر من المسلمين، واثرك الأرضين والأنهار لعمالها، ليكون ذلك فى أعطيات المسلمين، فإنك إن قسمتها بين من حضر لم يكن لمن بعدهم شيء...»

وكتب إلى عمرو بن العاص - في مصر، بخصوص قسم أرضها - أن «دفعها حتى يغزو منها حبل الجبل» (أي الجبين في بطن أمه - كناية عن الأجيال القادمة!).

ويعلق أبو عبيد القاسم بن سلام [١٥٧ - ٣٢٤ هـ - ٧٧٤ - ٨٣٨ م] على هذا النص فيقول: «أراه أراد أن تكون غيباً موقوفاً للمسلمين ما تناسلوا، يرثه قرن عن قرن (أي جيل عن جيل)».

ومرة أخرى، ننبه على أن ميدان هذا الاجتهاد إذا كان «شروطاً عمل حكم النص»، ومدى تحقيق حكمه للمصلحة في هذا الواقع الجديد.. ولو عرض للمسلمين في عهد عمر أو بعد عهد عمر، اليوم أو في المستقبل واقع ووقائع تتحقق فيها المصلحة «بسة قسم أرض خبير»، لكان الواجب هو إعمال حكمها، وقسم أربعة أخماس الأرض بين المقاتلين.. فتلك أحكام في المعاملات الدنيوية، معلة بعلة، ومعلقة بالمتغيرات الدنيوية، تدور مع عللها وجودها وعدمها.. والعروة وثقى بين نصوصها وبين الاجتهاد..

فلا «جمود» على الحكم الأول، إذا لم يعد إعماله محققاً للمصلحة المبتغاة منه ولا «إعدام» لهذا الحكم، بتعميم

(١) أبو يوسف «كتاب الخراج» ص ٢٣ - ٢٧، ٣٥. طبعة القاهرة سنة ١٣٥٣ هـ وأبو عبيد القاسم بن سلام «كتاب الأموال» ص ١٢٦ دراسة وتحقيق د محمد عساف. طبعة القاهرة سنة ١٩٨٩ م.

(٢) من الناس من يرى أن قسم النبي ﷺ أرض خبير إنما هو على سبيل الجوار لا الوجوب، بدليل أنه قد فتح مكة عنوة ولم يقسمها بين الفاتحين، وهذا الرأي يتجاهل الفارق بين مكة وخبير، فمكة لم تقسم لأنها حرم الله، لا تملك، حتى تقسم بين الفاتحين، بل إن إيجار مساكنها حرام، لعدم جواز ملكيتها، فهي حرم للأمة جمعاء.

وإطلاق وتأييد.. لأن المعيار - في مثل هذه الأحكام الخارجية
عن نطاق الاعتقاد والعبادات والثوابت الدنيوية - هو تحقيق
المصالح التي ما جاءت هذه النصوص، ومن ثم الأحكام
المستنبطة منها إلا لتحقيقها في حياة الناس وتبويرهم
للعمران بشريعة الإسلام.

■ وزواج المسلم من الكتابية، رخصة مباحة أحلها الله سبحانه
وتعالى، ونزل بذلك القرآن الكريم. ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الْكِتَابَاتُ وَطَعَامُ
الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلْالٌ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلالٌ لَهُنَّ وَالْمُخَصَّنَاتُ مِنَ
الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُخَصَّنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَمْتُمُوهُنَّ
أُجُورُهُنَّ مُحْصِينَ غَيْرِ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ
خِطَ غَمْلًا وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [المائدة: ٥].

لكن واقعاً جديداً أعقب اتساع نطاق الفتوحات على عهد عمر
ابن الخطاب، كثرت فيه أعداد الكتابيات في إطار الدولة،
ورجحت فيه كفة ميزانتهن - كزوجات - على بدويات شبه
الجزيرة اللاتي تغلب الخسونة على الكثرات منهن، ولاحت فيه
مخاطرهن على الجماعة العربية المسلمة، التي تمثل، يومئذ،
القوة الضاربة للدولة والكتيبة الحامية لدعوة الإسلام.. وهنا
اجتهد عمر، فنصح وحيد - دون أن يحرم - ألا يتزوج المسلم
بالكتابية، وذلك «مخافة أن يدع المسلمون المسلمات إلى
الكتابيات.. ومخافة نفوذهن على الولاة وأصحاب السلطان في
الدولة، ومخافة تأثيرهن على عقائد الأبناء»..

نعم، لقد صنع عمر ذلك.. ويروى الطبري [٢٢٤ - ٣١٠ هـ - ٨٢٩ - ٩٢٣ م] عن سعيد بن جبير قوله: «بعث عمر بن الخطاب إلى حذيفة، بعد أن ولاه المدائن، وكثرت المسلمات، إنه قد بلغني أنك تزوجت امرأة من أهل المدائن، من أهل الكتاب، فطلقها». فكتب إليه (حذيفة): لا أفعل حتى تخبرني: أحلال؟ أم حرام؟ وما أردت بذلك؟.. فكتب إليه عمر: لا، بل حلال، ولكن في نساء الأعاجم خلافة، فإن أقبلتم عليهن غلبنكم على نساكنكم! فقال حذيفة: الآن.. فطلقها»^(١).

لقد اجتهد عمر فقال بـ«كراهة» ما رخصه القرآن وتحدث عنه في سياق الطيبات المباحة، وذلك لعلة جدت ومصلحة بدت. ومخاطر لم تكن قائمة عندما نزل النص القرآني، فقيد المباح. وكما سبقنا إسارتنا، فإن هذا الاجتهاد لا يتجاوز النص، ولا يلغى حكمه على نحو دائم، وإنما هو قائم يتلى، وحكمه «موجود بالقوة»، يعود إلى الأعمال مرة أخرى إذا زالت علة التقييد، وبدت المصلحة المبتغاة منه، بزوال المضار التي طرأت، والتي لأجلها كان الاجتهاد الجديد لعمر بن الخطاب.

■ وكانت السنة النبوية في «الطلاق بلفظ الثلاث» تمضيهِ طلاقة واحدة، وقام على هذه السنة النبوية «إجماع الصحابة» في عهد الرسول ﷺ، وفي عهد أبي بكر وسنتين من حكم عمر.

(١) «فتاوى وأقضية عمر بن الخطاب» ص ١٢٧، ١٢٨ جمع وتحقيق محمد عبدالعزيز الهلاوي طبعة القاهرة سنة ١٩٨٥ م. و«تاريخ الطبري» ج ٢ ص ٥٧٨ - حوادث سنة ١٤ هـ.

فلما رأى عمر إفراط الناس في «الطلاق بلفظ الثلاث»، أراد أن يصدّهم عن ذلك بالتشديد عليهم فيه، فكان اجتهداه الذي جعله يعضى «الطلاق بلفظ الثلاث» ثلاث طلاقات، وعلل اجتهداه هذا بقوله: «إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة، فلو أمضيتموه عليهم، فأمضاه عليهم...».

والأمر الذي يؤكد أن اجتهداه عمر في هذا المقام - وما مثله من كل اجتهداه مع النص - لا يلغى النص فيعده، ولا يلغى حكمه على نحو داتم. وإنما هو إدارة للحكم مع العلة الغائية وجوداً وعدمًا، على النحو الذي يبقى النص قائماً يتعبد به المسلم، ويدخل بحكمه دائرة «الكمون» فإذا عادت علته والمصلحة منه إلى الوجود علل الحكم إلى «البروز» والإعمال. الأمر الذي يؤكد هذا المعنى - الذي تلح على تأكيده - أن شيخ الإسلام ابن تيمية [٦٦١ - ٧٢٨هـ - ١٢٦٣ - ١٣٢٨م] عندما رأى أن اجتهداه عمر بإمضاء «الطلاق بلفظ الثلاث» ثلاث طلاقات، قد أصبح عاملاً من عوامل شيوع التمرق في الأسرة المسلمة، وكثرة التفريق بين الزوج وزوجته وأن ما رآه عمر مصلحة قد أصبح مصدر الضرر، اجتهد ابن تيمية - في اجتهداه عمر، الذي انعقد عليه عمل جمهور المسلمين لعدة قرون، فأفتى بالعودة إلى ما كان عليه العمل في عهدي النبي ﷺ، وأبى بكر والسنتين الأولى من حكم عمر بن الخطاب... فكان اجتهداه، هو الآخر إدارة للحكم مع علته وجوداً وعدمًا، وليس - في الحق - تخطئة لاجتهداه عمر، كما قد يظن.

(١١) فتاوى وأقضية عمر، ص ١٤٢ - ١٤٣.

■ وكان «عدد الضرب» في «حد شرب الخمر» - الذي نص عليه القرآن - قد بيّنته السنة النبوية، فحدّثته بالعدد أربعين. وفي الحديث الشريف: «عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ أنه أتى برجل قد شرب الخمر فحضره بحريريتين نحو الأربعين» وفعله أبو بكر.

فبصن هذا أمام «سنة عملية» تمثّلت في فعل الرسول ﷺ، قام عليها إجماع على عهدى النبي والصدّيق، فلما جاء عمر ووجد أن المصلحة تقتضي تشديد العقوبة بزيادة «عدد الضرب» في حد الشرب، فدعا أهل الاجتهاد إلى الثوري في هذا الأمر - مع وجود السنة والإجماع السابقين فيه - وكانت ثمرة الاجتهاد الجديد البلوغ «بعدد الضرب» إلى ثمانين بدلاً من الأربعين. يروى ذلك أنس بن مالك، إكمالاً للحديث الذي أوردنا بعضه، فيقول: «فلما كان عمر، استشار الناس، فقال عبد الرحمن بن عوف: كأخف الحدود، ثمانين، فأمر به عمر».

أما الإمام مالك، فإنه يروى في (الموطأ) ذات المعنى بلفظ آخر ووقائع أخرى، يقول: «عن ثور بن زيد الديلمي، أن عمر بن الخطاب استشار في الخمر يشربها الرجل؟ فقال له علي بن أبي طالب: ذري أن تجلده ثمانين، فإنه إذا شرب سكر، وإذا سكر هذى، وإذا هذى افتري.. فجلده عمر في الخمر ثمانين».

(١) وكلمة «بحر» لا تعني الحديد، فالحبر الحنّ، والمقدار

(٢) رواية الثوري

إنه اجتهد جديد، دعت إليه مصلحة استجبت.. ومن الممكن أن تدعو مصلحة مستجدة إلى العودة إلى الحكم السابق أو إلى حكم متميز عن كلا الحكمين، فالمعيار هو العلة والحكمة التي يدور معها الحكم وجوداً وعدماً. وإن شئنا الدقة فهو يدور معها «بروزاً - وإعمالاً» أو «كموناً - وإيقافاً»، أي «تنفيذاً» أو «وقف تنفيذ»!

■ وكانت الجزية حكماً شرعياً، ثبت بالكتاب والسنة والإجماع، على الكتائبين الذين يطبقون حمل السلاح، إذا رأت الدولة أن لا تشاركهم في الجندية، حفاظاً على الأمن والمصلحة، أو رغبوا هم في ذلك.. ولقد كان التطبيق الأوسع لحكمها من خصوصيات عهد عمر بن الخطاب، لكثرة الكتائبين بعد الفتوحات الكبرى - ويومئذ اجتهد عمر في تحديد مقدارها، فتراوح - وفق القدرة المالية - ما بين ثمانية وأربعين، أو أربعة وعشرين أو اثني عشر درهماً على كل كتابيٍّ مستجمع لشروطها..

فلما أراد عمر أخذ الجزية من نصارى بنى تغلب، قيل له: إنهم عرب، وقد أعلنوا نقورهم - كعرب - من دفع الجزية، وألحقوا إلى أن فرضها عليهم سيفير من ولائهم الذي محضوه للدولة العربية - رغم الاختلاف في الدين - وهنا وجد عمر، كي يحقق المصلحة السياسية، ويحول بين فريق من الرعية وبين أن يكون ولاؤه للعدو الخارجي، اجتهد فأسقط اسم الجزية ومقدارها عن نصارى بنى تغلب، وفرض عليهم ضريبة بدلاً منها!

وبقيت نصوص الجزية، وبقي حكمها، عاملاً حيث يحقق
 علته وحكمته والمصلحة منه.. وموقفاً إذا كان الضرر الحقيقي -
 لا المصلحة - هو نتيجة إعماله

■ وكانت السنة النبوية - القولية والعملية - قد عدلت عن «تسعير»
 السلع، حتى عندما غلت أسعارها، واشتكى من غلائها الناس إلى
 رسول الله ﷺ، فقالوا: يا رسول الله، لو سَعَرْتَ لنا؟ فقال: «إن الله
 هو الخالق القابض الباسط الرازق المسعر، وإنى لأرجو أن ألقى
 الله ولا يطلبني أحد بمظلمة ظلمتها إياه في دم ولا مال»

هنا شأن من شؤون الدنيا ومتغيراتها، اجتهد فيه الرسول ﷺ،
 فامتنع عن التسعير، فلما كان الحال على عهد عمر بن الخطاب،
 اجتهد هو الآخر، فبدت له في التسعير مصلحة.. «فسَعَر» وقال
 لحاطب بن أبى بلتعة - وهو يبيع الزبيب: كيف تبيع يا حاطب؟
 - فقال: مَدَّين بدرهم.

- فقال عمر: تبتاعون بأبوابنا وأفتيتنا وأسواقنا، تقطعون في
 رقابنا، ثم تبيعون كيف شئتم؟ بع صاعاً بدرهم، وإلا فلا تبع
 بسوقنا^(١)..!

لقد اجتهد عمر، مع وجود السنة القولية والعملية، فلم يقف
 عند حكمها، إنما لملايسات كانت لهذا الحكم، علمها هو، ولم
 يفصح عنها لفظ الحديث، أو للمصلحة التي استجدت ولم تكن في
 عهد الرسول ﷺ عندما امتنع عن التسعير

(١) رواه الترمذى وأبو داود والدارمى وابن ماجه والإمام أحمد

(٢) «فتاوى وأقضية عمر» ص ٢٤٥

■ وكان أبو بكر رضي الله عنه، يسوّي بين الناس في العطاء، اجتهداً منه أن هذه التسوية هي المحققة للعدل في ظل قلة موارد بيت المال يومئذ. فلما ولي عمر بن الخطاب، وكثرت الأموال بعد الفتوحات الكبرى، اجتهد عمر في أمر توزيع العطاء، واستقر الأمر على التمييز بين الناس في العطاء، وعلى تقديم السابقين إلى الإسلام - بدءاً ببيت النبوة - في سلم العطاء، فلما قيل له إن في هذا خلافاً مع ما أجمع عليه المسلمون، زمن أبي بكر، قال: «إن أبا بكر رأى في هذا المال رأياً، ولي فيه رأي آخر، وإني لا أجعل من قاتل رسول الله (ﷺ)، كمن قاتل معه»!

فلما مضت السنوات، ووجد عمر أن التمييز بين الناس في العطاء قد أحدث تفاوتاً في الثروة لم يكن في الحسبان، وخشى مغيبته الاجتماعية، عزم على العودة إلى اجتهد أبي بكر، في التسوية، وقال - لما رأى المال قد كثر - «لئن عشت إلى هذه الليلة من قابل، وبقيت إلى الحول، لألحق آخر الناس بأولهم، ولأجعلهم رجلاً واحداً، حتى يكونوا في العطاء سواء...» - ولقد حال الموت بينه وبين تحقيق عزمه على العودة للاجتهاد القديم في التسوية وظل هذا الأمر موقوفاً حتى نفذه علي بن أبي طالب في خلافته، عندما سوى بين الناس في العطاء^(١)

(١) ابن سعد «كتاب الطبقات الكبرى» - ج ٣ ق ١ ص ٢١٣ «طبعة دار التحذير القاهرة وأبو يوسف «كتاب الحراج» ص ٤٤، ٤٦. وابن أبي الحديد «شرح نهج البلاغة» ص ٧٨ ص ٢٧ تحقيق محمد أبو الفتح إبراهيم طبعة القاهرة سنة ١٩٥٩ م

لقد تراوحت الاجتهادات ما بين التسوية، فالتمييز. فالتسوية.
تبعا للمصلحة التي دار معها الحكم والعلة التي توخاها
المجتهدون الراشدون، رضى الله عنهم أجمعين.

وفي ضوء هذه الحقيقة من حقائق المنهج الاسلامي، عن
العلاقة - علاقة العزامة - بين «النص» و «الاجتهاد» ميز
المُحدثون والاصوليون في نصوص السنة النبوية بين سنة
العادة - وهي التي لا الزام فيها - وسنة العبادات التي لا تغيير
لحكمها - بالاجتهاد - اذا تعلقت بالغيبات التي لا يستغل
العقل بإدراكها أو بالعبادات، ومن ثم لا يجوز الاجتهاد في تغيير
حكمها وكذلك اذا هي تعلقت بالثوابات الدنيوية، لانتفاء دوران
وتغير عليها. ميزوا بينها وبين السنة التي تتعلق بالفروع من
المتغيرات الدنيوية، والتي هي «اجتهاد نبوي» فهذه تدور
احكامها مع عللها وجودا وعدما - على النحو وبالمعنى الذي
تحدثنا عنه - فيجوز معها وفيها الاجتهاد الجديد، تبعا لما
يستجد من مصالح، لابد وان تنغيا تحقيقها الاحكام

والناظر في كتاب الإمام القرافي، أبو العباس أحمد بن إدريس
(٦٨٤هـ - ١٢٨٥م) (الإحكام في تعيين الفتاوى عن الأحكام
وتصرفات القاضي والإمام). الناظر في هذا الكتاب يرى تقسيمه
السنة النبوية إلى:

(أ) سنة تشريعية:

(أى من الشرع) - تتعلق بالغيب وما لا يستقل العقل بإدراك علته .
وبالثوابت الدنيوية.. وهذه أحكامها دائمة، لا يجوز معها اجتهاد
التغيير.. وهى شاملة لكل تصرفات الرسول ﷺ، بالرسالة. أى بحكم
كونه رسولاً، يبلغ رسالة ربه . وللقاوى النبوية، التى هى بيان
لِلرسالة وللوحى، أى أنها شاملة للوضع الإلهى فى السنة الخارج
عن إطار اجتهاد الرسول ﷺ فى فروع المتغيرات الدنيوية .

(ب) سنة غير تشريعية:

تتعلق باجتهادات الرسول فى فروع المتغيرات الدنيوية، سواء
فى السياسة أو الحرب أو المال، وكل ما يتعلق «بإمامته» للدولة
الإسلامية.. أو بقضائه فى المنازعات، الذى هو اجتهاد مؤسس
على حجج أطراف النزاع، وليس وحياً معصوماً . وفيها ومعها
يجوز الاجتهاد الذى يأتى بجديد الأحكام.

فالقسم الأول من السنة (السنة التشريعية) تتلقاها الأمة من
الشرع، دون واسطة. وتلتزم بها التزامها بالرسالة، وذلك دون
توقف الالتزام أو الاقتداء على مصدر جديد وسلطة جديدة
لاجتهاد جديد.

أما القسم الثانى (السنة غير التشريعية) والتى هى اجتهاد فى
متغيرات الفروع الدنيوية، أو قضاء بالاجتهاد لا الوحي، فى
المنازعات - فإن ما يتعلق منها بالإمامة - سياسة الدولة فى
مختلف ميادينها - لا إلزام فيه وبه إلا إذا عرض على إمام الوقت

والدولة القائمة فأجازته، لموافقته للحال وتحقيقه للمصلحة التي تغيتها نصوصه في عهد رسول الله ﷺ، وعهد دولته. وكذلك الأمر مع قصائمه، ﷺ، في المنازعات بالاجتهاد، بناء على حجج أطراف النزاع. فالإقتداء به والالتزام بأحكامه موقوف على إجازة القضاء المعاصر، الذي له إمضاؤه إذا اتسق مع حجج الأطراف الحاليين للنزاع - من البينة واليمين - وذلك حتى يكون محققاً للاجتهاد في سبيل تحقيق العدل الذي تغياه من ورائه رسول الله ﷺ، فهي إذن - (السنة غير التشريعية) - اجتهاد، لا تبليغ رسالة، ولا فتيا في الرسالة، تستأنف من جديد، ويتوقف إمضاؤها على تحقيق المقاصد التي استهدفتها، فإن حققتها أمضيت كما هي، وإلا - بأن غابت شروط أعمال حكمها - كان الاجتهاد الجديد هو الواجب الإسلامي الكفيل بتحقيق مقاصد الشريعة في هذا المقام

وبسبب من أهمية هذا التقسيم للسنة النبوية، ولممارسة البعض فيه وفي نتائجه، فإننا نورد النص الكامل الذي صاغه فيه «الفقيه الأصولي المفسر المتكلم النظار المتفنن المشارك الأديب» القرافي، في كتابه الذي أفرده لفن «الفقه والأصول وتاريخ التشريع» - كتاب «الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام»^(١).

(١) حقق هذا الكتاب وقدم له وعلق عليه الشيخ عبد الفلاح أبو غدة - انظر ص ١١، ٣ - طبعه طبع سنة ١٩٦٧م. - وجدير بالذكر أن فكر القرافي في هذا الكتاب قد تبناه علماء كثيرون، ضمنى من خارج المذهب المالكي - مذهب القرافي - مثل القاضي علاء الدين الطرابلسي (٨٢٤هـ - ١٤٤٠م) الحمفي - في كتابه (معين الحكام قيمة يتردد بين التصميم من الأحكام)، ويتفق فيه، أيضاً، كما سنشير - الإمام الحمفي - الأصولي المحدث - ولي الله الدهلوي.

لقد أورد القرافي السؤال الخامس والعشرين. وهو

«ما الفرق بين تصرف رسول الله ﷺ بالفتيا والتبليغ، وبين تصرفه بالقضاء، وبين تصرفه بالإمامة؟ وهل آثار هذه التصرفات مختلفة في الشريعة والأحكام؟ أو الجميع سواء في ذلك؟ وهل بين الرسالة وهذه الأمور الثلاثة فرق؟ أو الرسالة عين الفتيا».

ثم أورد الجواب على هذا السؤال، فقال:

«إن تصرف رسول الله ﷺ بالفتيا، هو إخباره عن الله تعالى بما يجده من الأدلة في حكم الله، تبارك وتعالى.

وتصرفه ﷺ بالتبليغ هو مقتضى الرسالة. والرسالة هي أمر الله تعالى له بذلك التبليغ. فهو ﷺ ينقل عن الحق الخالق في مقام الرسالة ما وصل إليه عن الله تعالى، فهو في هذا المقام مبلغ وناقل عن الله تعالى. وورث عنه ﷺ هذا المقام السحرتين رواة الأحاديث النبوية وحملة الكتاب العزيز لتعليمه للناس. كما ورث المفتي عنه ﷺ الفتيا

وكما ظهر الفرق لنا بين المفتي والراوي، فكذلك يكون الفرق بين تبليغه ﷺ، عن ربه وبين فتياه في الدين والفرق هو الفرق بعينه، فلا يلزم من الفتيا الرواية، ولا من الرواية الفتيا، من حيث هما رواية وفتيا

وأما تصرفه ﷺ بالأحكام، فهو مغاير للرسالة والفتيا، لأن الفتيا والرسالة تبليغ محض واتباع صرف، والحكم إنشاء والزام من قبله ﷺ «عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: جاء رجال من

(١) الحكم هو القضاء

الأنصار يختصمان إلى رسول الله ﷺ، في حواريت بينهما قد درست، ليس عندهما بيعة إلا دعواهما، في أرض قد تقادم شأنها وهك من يعرف أمرها، فقال لهما رسول الله ﷺ إنكم تختصمون إلي وإنما أنا بشر، ولم ينزل علي فيه شيء، وإني إنما أقضي بينكم برأى فيما لم ينزل علي فيه، ولعل بعضكم أن يكون ألحن - (أبلغ) - بحجته، أو قال لحجته - من بعض، فاحسب أنه صادق فأقضى له، فإني أقضى بينكم علي نحو ما أسمع. ففسر قضيت له من حق أخيه شيئا (ظلما) فلا يأخذه، وإنما أعطى له قطعة من النار يطوق بها من سبع أرضين، يأتي بها سخطا في عنقه يوم القيامة، فليأخذها أو ليدعها. " بل ذلك على أن القضاء يتبع الحجاج وقوة اللحن بها.

فهو ﷺ في هذا المقام مُتَّبِعٌ، وفي الفتيا والرسالة مُتَّبِعٌ مُبْلَغٌ، وهو في الحكم أيضا مُتَّبِعٌ لأمر الله تعالى له بأن يفتي الأحكام على وفق الحجاج والأسباب، لا أنه مُتَّبِعٌ في نقل ذلك الحكم عن الله تعالى، لأن ما فُوض إليه من الله تعالى لا يكون منقولاً عن الله تعالى.

وأما تصرفه ﷺ بالإمامة، فهو وصف زائد على النبوة والرسالة والغدبية والقضاء، لأن الإمام هو الذي فُوضت إليه السياسة العامة في الخلائق، وضحط معاهد الصالحين ودرء

(١) السطلم: الجديدة، التي تحرك بها النار وتُسَخَّرُ

(٢) رَوَاهُ الْخَارِجِيُّ وَاسْلَمَ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَفِي رِوَايَةٍ وَمَالِكُ وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ

المفاسد، وقمع الجناة، وقتل الطغاة، وتوطين العباد في البلاد إلى غير ذلك مما هو من هذا الجنس.

وهذا ليس دأخلاً في مفهوم الفتيا ولا الحكم ولا الرسالة ولا النبوة، لتحقق الفتيا بمجرد الإخبار عن حكم الله تعالى بمقتضى الأدلة، وتحقق الحكم بالتصديق لفصل الخصومات دون السياسة العامة، فصارت السلطنة العامة، التي هي حقيقة الإمامة، مباينة للحكم من حيث هو حكم.

وأما الرسالة، فليس يدخل فيها إلا مجرد التبليغ عن الله تعالى، وهذا المعنى لا يستلزم أنه قُوض إليه السياسة العامة، فكم من رسل لله تعالى إلى وجه الدهر قد بعثوا بالرسائل الربانية، ولم يطلب منهم غير التبليغ لإقامة الحجة على الخلق من غير أن يؤمروا بالنظر في المصالح العامة. وأما آثار هذه الحقائق في الشريعة فمختلفة:

فما فعله، عليه السلام، بطريق الإمامة، كقسمة الغنائم وتفريق أموال بيت المال على المصالح، وإقامة الحدود، وترتيب الجيوش، وقتال البغاة، وتوزيع الإقطاعات في القرى والمعادن، ونحو ذلك فلا يجوز لأحد الإقدام عليه إلا بإذن إمام الوقت الحاضر^(١)، لأنه عليه السلام إنما فعله بطريق الإمامة، وما استبيح إلا بإذنه، فكان ذلك شرعاً مقررًا لقوله تعالى ﴿وَاتَّبِعُوا لَكُمْ يَهْدِيكُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٨].

(١) أي أن سائر التدبير للتغيرات النبوية، هي مما يستأنف فيها الأجهار، وأما وأبداً

وما فعله، عليه السلام، بطريق الحكم، كالتمليك بالشفعة، وفسوخ الأنكحة والعقود، والتطبيق بالإعسار عند تعذر الإنفاق والأيلاء والغينة، ونحو ذلك فلا يجوز لأحد أن يقدم عليه إلا بحكم الحاكم في الوقت الحاضر^(١)، اقتداء به عليه السلام لأنه عليه السلام، لم يقرر تلك الأمور إلا بالحكم، فتكون أمته بعده عليه السلام كذلك

وأما تصرفه، عليه الصلاة والسلام، بالفتيا والرسالة والتبليغ فذلك شرع يتقرر على الخلاق إلى يوم الدين، يلزمنا أن نتبع كل حكم مما بلغه إلينا عن ربه بسببه، من غير اعتبار حكم حاكم ولا إذن إمام، لأنه عليه السلام مبلّغ لنا ارتباط ذلك الحكم بذلك السبب، وخلى بين الخلاق وبين ربهم، ولم يكن فتناً لحكم من قبله ولا مرتناً له برأيه على حسب ما اقتضته المصلحة، بل لم يفعل إلا مجرد التبليغ عن ربه، كالصلوات والزكوات وأنواع العبادات، ثم تحصيل الأملاك بالعقود من البياعات والهبات وغير ذلك من أنواع التصرفات لكل أحد أن يباشره ويحصل سببه، ويترتب له حكمه من غير احتياج إلى حاكم ينشئ حكماً، أو إمام يجتدِ إذنًا^(٢) .

هكذا عرض القرافي قضية تقسيم السنة النبوية إلى التشريعية، وهي ما تعلق من السنة بالرسالة والتبليغ وبالفتيا في موضوعات الرسالة، وإلى سنة غير تشريعية - هي التي تمثل

(١) أي أن أفضيته عليه السلام، فيها اجتهاد مستأنف من القضاة، دائماً وأبداً

(٢) القرافي (الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضى والإمام)

إنشاء الرسول ﷺ، واجتهاده، فى قروع المتغيرات الدنيوية،
 التى لم يرد فيها وحى وبلاغ وشرع ووضع إلهى، بمبادئ
 ممارساته لشئون الإمامة - النبوة - والحكم - القضاء، وكيف أن
 أحكام السنة التشريعية ماضية، دون أن يتوقف إمضاؤها على
 حكم حاكم - (قضاء قاض) - جديد، ولا إذن إمام جديد، بينما
 أحكام السنة غير التشريعية لابد وأن يستأنف فيها الاجتهاد
 الجديد، بواسطة القضاء المعاصر وإمام الوقت الحاضر، لتبين
 مدى توافر شروط إعمال أحكامها، فإذا توفرت أمضيت هذه
 الأحكام، والا أثمر الاجتهاد الجديد حكماً جديداً يتغيا تحقيق
 المصالح والمقاصد الإسلامية، التى هى الحكمة والعلة الغائية
 من وراء هذه الأحكام.

ونفس هذا الفكر، وذات هذا الموقف - فى تقسيم السنة إلى
 تشريعية وغير تشريعية - نجده عند المحدث والفقهاء الأصولي
 المجدد المجتهد ولى الله الدهلوى، أحمد بن عبد الرحيم
 الفاروقى (١١١٠ - ١١٧٦ هـ - ١٦٩٩ - ١٧٦٢م) فى كتابه
 المتفرد (حجة الله البالغة).. ففيه يقسم السنة النبوية - التى
 يسميها: «علوم النبى ﷺ» إلى قسمين:

(أ) ما سبيله تبليغ الرسالة - ويشمل علوم الآخرة وعجائب
 الملكوت، وشرائع وضبط العبادات، وبعضها وحى، وبعضها
 اجتهاد مبني على ما علمه الله من مقاصد الشرع. فهو
 بمنزلة الوحى. والموقف من هذا القسم هو التزام ما فيه من
 أحكام

(ب) ما ليس من باب تبليغ الرسالة، أو الاجتهاد المؤسس على الوحي، ويشمل علوم الدنيا، وسياسة المجتمع والدولة وأحكام القضاء. وهذا القسم من السنة النبوية هو اجتهاد نبوي، يُستأنف فيه ومعه الاجتهاد الجديد، الذي قد يفضي إلى أحكام جديدة تقتضيها الحكم والعقل الغائبة والمصالح الجديدة، على النحو الذي ضربنا له وعليه الأمثال..

أما نص كلام ولي الله الدهلوي، الذي ضمنه هذا الرأي، فإنه يسوقه تحت عنوان

(باب بيان أقسام علوم النبي ﷺ) ..

وتحت هذا العنوان يقول: اعلم أن ما روى عن النبي ﷺ ودون في كتب الحديث على قسمين:

أحدهما: ما سبيله سبيل «تبليغ الرسالة» وغية قوله تعالى ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧].

ومنه: علوم المعاد، وعجائب الملكوت، وهذا كله مستند إلى الوحي. ومثله: شرائع وضبط للعبادات والارتفاقات^(١) بوجود الضبط المذكورة فيما سبق. وهذه بعضها مستند إلى الوحي، وبعضها مستند إلى الاجتهاد، واجتهاده ﷺ، بمنزلة الوحي، لأن الله تعالى عصمه من أن يتقرر رأيه على الخطأ. وليس يجب

(١) الارتفاقات الاستناد والالتكاء والمواد بالارتفاقات. التدابير والتماسلات

أن يكون اجتهاده استنباطاً من المنصوص - كما يظن - بل أكثره أن يكون علمه الله تعالى مقاصد الشرع وقانون التشريع والتيسير والأحكام، فبيّن المقاصد المتلقاة بالوحي بذلك القانون. ومنه حكم مرسله ومصالح مطلقة، لم يوقتها ولم يبين حدودها، كبيان الأخلاق الصالحة وأضرارها، ومستندها - غالباً - الاجتهاد، بمعنى أن الله تعالى علمه قوانين الارتفاقات، فاستنبط منها حكمة، وجعل فيها كلية، ومنه فضائل الأعمال، ومناقب العمال. وأرى أن بعضها مستند إلى الوحي، وبعضها إلى الاجتهاد.

وثانيهما ما ليس من باب تبليغ الرسالة، وفيه قوله ﷺ: «إنما أنا بشر، إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيء من رأيي فإنما أنا بشر». وقوله ﷺ: «فإنني ظننت ظناً، ولا تواخذوني بالظن». ولكن إذا حدثتكم عن الله شيئاً فخذوا به، فإنني لم أكذب على الله»^(١)

فمنه الطب. ومنه: باب قوله ﷺ: «عليكم بالأدبم الأقرح»^(٢)، ومستنده التجربة. ومنه: ما فعله ﷺ على سبيل العادة، دون العبادة، وبحسب الاتفاق، دون القصد. ومنه: ما ذكره كما كان يذكر قومه، كحديث أم زرع، وحديث خرافة، وهو قول زيد بن ثابت، حيث دخل عليه نفر فقالوا له: حدثنا

(١) من رواة الحديثين مسلم وابن ماجة والإمام أحمد

(٢) رواه مع اختلاف في بعض اللفظ النماشي والدارمي والترمذي وأبو داود والإمام أحمد.

أحاديث رسول الله ﷺ، قال: كنت جاره فكان إذا نزل عليه الوحي بعث إلى فكتبته له فكان إذا ذكرنا الدنيا ذكرها معنا، وإذا ذكرنا الآخرة ذكرها معنا، وإذا ذكرنا الطعام ذكره معنا. فكل هذا أحدثكم عن رسول الله ﷺ.

ومنه: ما قصد به مصلحة جزئية يومئذ، وليس من الأمور اللازمة لجميع الأمة، وذلك من مثل ما يأمر به الخليفة من تعيينه الجيوش، وتعيين الشعار^(١)، وهو قول عمر رضى الله عنه: ما لنا وللرمل^(٢)؟ كنا نترأى به قوماً قد أهلكهم الله - ثم خشي أن يكون له سبب آخر.

وقد حمل كثير من الأحكام عليه، كقوله ﷺ: «من قتل قتيلاً فله سلبه»^(٣)، ومنه حكم وقضاء خاص، وإنما كان يتبع فيه البيئات والأيمان، وهو قوله ﷺ: «لعللى رضى الله عنه: «الشاهد يرى ما لا يراه الغائب»^(٤)».

* * *

(١) في تحقيق كتاب الدهلوى تعليق - هذا نصه - «أى لا أستطيع أن أذكر كل هذه الأمور فكل هذا - بمعنى: أفكل هذا - يعنى الاستفهام الإنكارى» - أى: ليس كل ما ذكره الرسول داخل فى السنة التى أحدثكم بها.

(٢) أى الأعلام والرايات.

(٣) الرمل: الهزيمة فى المعنى - دون الجري وفوق المعنى المعتاد - وكان المسلمون فى السعى بين الحصا والمروة - يظهرون به قوتهم أمام المشركين فى عمرة القضاء.

(٤) رواه أبو داود والدارمى والإمام أحمد.

(٥) رواه الإمام أحمد.

(٦) الدهلوى «حجة الله البالغة» ج ١ ص ١٢٨، ١٢٩ طبعة القاهرة سنة ١٣٥٢ هـ.

هكذا عرض الدهلوي القضية.. قضية السنة التشريعية،
والسنة غير التشريعية، في علوم النبي ﷺ.

وإذا كان هذا هو مبلغ وضوح القضية - قضية علاقة «النص»
بـ«الاجتهاد»، عندما يكون «النص» قرآنًا وسنة، فلا شك أنها قد
حسمت - من باب أولى - في غير صالح «العوام» الذين أضفوا
قداسة «النص» على اجتهادات القدماء، حتى ما تعلق منها
بالأعراف التي تبدلت والعادات التي تغيرت، وهي القداسة التي
أسهم شيوعها في تكريس الجمود والتقليد، على النحو الذي أثقل
خطا الأمة وأعجزها، حتى الآن، عن الانعتاق من إसार التخلف،
وعن النهوض لاستئناف تقدمها من جديد.

وإذا كنا ممن لا يستهينون بدعائى أهل الجمود والتقليد -
رغم تهافتها - وممن يدركون الأهمية المحورية لتحرير العقل
المسلم من إसार التقليد، لأهمية الاجتهاد في النهضة الإسلامية
المرتقبة؛ لذلك أثرنّا أن تحاكم دعواهم هذه إلى «نص» القرافي،
ينكر فيه هذه الدعوى وإلى نص لابن القيم [٦٩١ - ٧٥١هـ =
١٢٩٢ - ١٣٥٠م] يستنكر فيه ذات الدعوى، دعوى إنكار
استئناف الاجتهاد فيما اجتهد فيه القدماء!

يبدأ القرافي حديثه عن هذه القضية بإيراد «السؤال التاسع
والثلاثون».. ونصه:

«ما الصحيح في هذه الأحكام الواقعة في مذهب الشافعي
ومالك وغيرهما، المرتبة على العوائد والعرف اللذين كانا

حاصلين حالة جزم العلماء بهذه الأحكام؟ فهل إذا تغيرت تلك العوائد، وصارت العوائد تدل على ضد ما كانت تدل عليه أولاً، فهل تبطل هذه الفتاوى المسطورة في كتب الفقهاء، ويُفتى بما تقتضيه العوائد المتجددة أو يقال نحن مقلدون^(١) وما لنا إحداث شرع، لعدم أهليتنا للاجتهاد، فنفتي بما في الكتب المنقولة عن المجتهدين؟»

وبعد إيراد هذا السؤال، يقول القرافي في الجواب:

«إن إجراء الأحكام التي منكرها العوائد مع تغير تلك العوائد خلاف الإجماع، وجهالة في الدين، بل كل ما هو في الشريعة يثبغ العوائد، يتغير الحكم فيه عند تغير العادة إلى ما تقتضيه العادة المتجددة، وليس هذا تجديداً للاجتهاد من المقلدين حتى يشترط فيه أهلية الاجتهاد، بل هذه قاعدة اجتهد فيها العلماء وأجمعوا عليها، فلحن تتبعهم فيها من غير استئناف اجتهاد. وجميع أبواب الفقه المحمولة على العوائد إذا تغيرت العادة تغيرت الأحكام في تلك الأبواب. بل لا يشترط تغير العادة، بل لو خرجنا نحن من ذلك البلد إلى بلد آخر، عواندهم على خلاف عادة البلد الذي كنا فيه أفتيناهم بعادة بلدهم، ولم نعتبر عادة البلد الذي كنا فيه. وكذلك إذا قدم علينا أحد من بلد عادته مضادة للبلد الذي نحن فيه لم نفتحه إلا بعادة بلده دون عادة بلدنا»^(٢)

(١) القرافي «الأحكام في نمير الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاصي والإمام»

أما ابن القيم، فإنه قد عقد لهذه القضية فصلاً كاملاً في كتابه «إعلام الموقعين»، جعل عنوانه «فصل في تغير الفتوى واختلافها بحسب تغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والنيات والعوائد». وقال فيه: «هذا فصل عظيم الفتح جداً، وقع بسبب الجهل به غلط عظيم على الشريعة أوجب من الحرج والمشقة وتكليف ما لا سبيل إليه ما يعلم أن الشريعة الباهرة، التي في أعلى رتب المصالح، لا تأتي به، فإن الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد، وحى عدل كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث، فليست من الشريعة وإن أدخلت فيها بالتأويل»^(١).



إذن فالنصوص - بنظر الشريعة الإسلامية والمنهج الإسلامي - إذا وردت فيما هو معقول، يستقل العقل بإدراكه، من شئون عالم الشهادة، وتعلقت بما له حكمة وعلّة غائية من الأحكام، وخرجت عن نطاق الثوابت فإن أحكامها تدور مع هذه العلل وجوداً وعدماً، فالأحكام هنا لا تُراد لذاتها، وإنما للمصالح التي شرعت لتحقيقها، بل إن النصوص التشريعية نفسها ليست مرادة لذاتها، وإنما لمصالح العباد التي ما جاءت الشريعة إلا لتحقيقها!

(١) ابن القيم «إعلام الموقعين» ج ٣ ص ٣. طبعة بيروت سنة ١٩٧٣ م.

تلك هي حقيقة موقف المنهج الإسلامى إزاء «النص» و«الاجتهاد». رأيناه أبعد ما يكون عن الثنائية والانشطارية، التى تفتعل التقابل والتناقض العدائى بينهما، فتضخى بالاجتهاد لحساب الجمود على النص - عند قوم - وتضخى بالنص لحساب التأويل الفاسد - ولا نقول لحساب الاجتهاد - عند أهل الباطن والداعين إلى تاريخية النصوص.. وذلك دونما تمييز بين النصوص، ولا بين موضوعات ومصادر هذه النصوص

لقد رأينا كيف أن الذين يمنعون - بإطلاق - الاجتهاد مع وجود النص، لا يقدسون - كما يحسبون - النصوص. وإنما هم يقدسون «أحكاماً فرعية» فقدت شروط إعمالها، أما قداسة النصوص الإلهية - بمعناها الاصطلاحي - فلا خلاف عليها بين المسلمين

أما الذين يعصمون التأويل فى كل النصوص، فإن تأويلهم هذا لا علاقة له بالاجتهاد الإسلامى. ففى النصوص الدينية - الوحي الإلهى.. والبيان النبوى لهذا الوحي الإلهى - هناك:

■ النصوص المتعلقة بالدين - غيبا وعبادات - والمتعلقة بثوابت الدنيا والاجتهاد فى هذا القطاع من النصوص لا يتعدى الفهم والتفسير والتعقيد والتقنين..

■ والنصوص المتعلقة بفروع المتغيرات الدنيوية.. الاجتهاد فيها ومعها لا يتجاوز النصوص فيلغيا. ولا يعدم الأحكام المستنبطة من هذه النصوص وإنما هو اجتهاد فى شروط

أعمال أحكام هذه النصوص. إذا توافرت شروط الأعمال
أمضيت الأحكام. وإذا تخلفت شروط الأعمال أوقف أعمال
الأحكام. وقام الاجتهاد الجديد بتقنين حكم جديد يحقق
الحكمة والمصلحة فإذا عادت شروط الأعمال الأولى عدنا
إلى الحكم الأول..

وبهذا المنهاج الوسطي، تبتقى من ساحة الفكر الإسلامي
الحاجة إلى «الجمود» على ظواهر النصوص.. وإلى «تاريخية»
هذه النصوص..

إن الاجتهاد، هو طوق نجاة العقل المسلم من «هاوية
الجمود» ومن «مستنقع التاريخية»، جميعاً.. وهو السبيل إلى
الإقلاع الحضاري، والتجديد الفكري. انطلاقاً من ثوابت الدين،
ومواكبة للمتغيرات، واستجابة للمستجدات.

المصادر

- ابن أبي الحديد: «شرح نهج البلاغة» تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. طبعة القاهرة سنة ١٩٥٩ م.
- ابن رشد (أبو الوليد) «فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال» دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة. طبعة القاهرة سنة ١٩٨٣ م.
- ابن سعد: «الطبقات الكبرى» طبعة دار التحرير. القاهرة.
- ابن القيم: «إعلام الموقعين» طبعة بيروت سنة ١٩٧٣ م.
- ابن منظور «لسان العرب» طبعة دار المعارف. القاهرة.
- أبو عبيد القاسم بن سلام: «كتاب الأموال» دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة. طبعة القاهرة سنة ١٩٨٩ م.
- أبو يوسف: «كتاب الخراج» طبعة القاهرة سنة ١٣٥٢ هـ.
- التهانوي: «كشف اصطلاحات الفنون» طبعة الهند سنة ١٨٩٢ م.
- الجرجاني (الشريف) «التعريفات» طبعة القاهرة سنة ١٩٣٨ م.
- الذهلي (أولى الله) «حجة الله البالغة» طبعة القاهرة سنة ١٣٥٢ هـ.
- السيوطي (جلال الدين): «أسباب النزول» طبعة القاهرة سنة ١٣٨٢ هـ.
- «الإتقان في علوم القرآن» طبعة القاهرة سنة ١٩٣٥ م.
- الطبري (ابن جرير): «تاريخ الرسل والملوك» تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. طبعة دار المعارف. القاهرة.

- عمر بن الخطاب: «فتاوى وأقضية عمر بن الخطاب» جمع وتحقيق. محمد عبد العزيز الهلاوى. طبعة القاهرة سنة ١٩٨٥ م.
- الغزالي (أبو حامد). «فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة» طبعة القاهرة سنة ١٩٠٧ م.
- القرافي (شهاب الدين): «الإحكام فى تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضى والإمام» طبعة حلب سنة ١٩٦٧ م.
- محمد سعيد العشماوى: «معالم الإسلام» طبعة القاهرة سنة ١٩٨٩ م، «الإسلام السياسى» طبعة القاهرة سنة ١٩٨٩ م، «الخلافة الإسلامية» طبعة القاهرة سنة ١٩٩٠ م، «جواهر الإسلام» طبعة القاهرة سنة ١٩٩٢ م.
- محمد عمارة (دكتور): «الإسلام بين التنوير والتزوير» طبعة القاهرة سنة ١٩٩٥ م، «سقوط الغلو العلمانى» طبعة القاهرة سنة ١٩٩٥ م.
- محمد فؤاد عبد الباقي: «المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم» طبعة دار الشعب. القاهرة.
- نصر حامد أبو زيد (دكتور): «نقد الخطاب الدينى» طبعة القاهرة سنة ١٩٩٢ م.
- مجلة «القاهرة» عدد أكتوبر سنة ١٩٩٢ م ويناير سنة ١٩٩٣ م.
- وينسك (أ. ي) وآخرون «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى الشريف» طبعة ليدن سنة ١٩٣٦ م - ١٩٦٩ م.

الفهرس

٣	تمهيد
٩	النظرية الإسلامية فى التأويل
١٥	علاقة النص بالاجتهاد
١٥	ضبط المصطلحات
١٩	رؤيتنا للقضية
٢٦	شواهد من الاجتهاد الإسلامى
٥٩	المصادر

سلسلة «في التنوير الإسلامي»

- ١- الصحوة الإسلامية في عيون غربية
- ٢- الغرب والإسلام.
- ٣- أبو حيان التوحيدي.
- ٤- دراسة قرآنية في فقه التجدد الحضاري.
- ٥- أين رشد بين الغرب والإسلام.
- ٦- الانتماء الثقافي.
- ٧- تنصير العالم.
- ٨- التعددية: الرؤية الإسلامية والتحديات.
- ٩- صراع القيم بين الغرب والإسلام.
- ١٠- يوسف القرضاوي: المدرسة الفكرية والمشروع الفكري.
- ١١- تأملات في التفسير الحضاري للقرآن الكريم.
- ١٢- عندما دخلت مصر في دين الله.
- ١٣- الحركات الإسلامية رؤية نقدية.
- ١٤- المنهاج العقلي.
- ١٥- النموذج الثقافي.
- ١٦- منهجية التغيير بين النظرية والتطبيق.
- ١٧- تجديد الدنيا بتجديد الدين.
- ١٨- الثواب والتغيرات في اللحظة الإسلامية الحديثة؟
- ١٩- نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم.
- ٢٠- التقدم والإصلاح بالتنوير الغربي أم بالتجديد.
- ٢١- فكر حركة الاستقامة، وتناقضاته.
- ٢٢- حرية التعبير في الغرب من سلمان رشدي إلى روجيه حارودي.
- ٢٣- إسلامية الصراع حول القدس وفلسطين.
- ٢٤- الحضارات العالمية تدافع! أم صراع؟
- ٢٥- التنمية الاجتماعية بالغرب: أم بالإسلام؟
- ٢٦- الحملة الفرنسية في الميزان.
- ٢٧- الإسلام في عيون غربية: «دراسات سويسرية».
- ٢٨- الأقليات الدينية والقومية تنوع ووحدة: أم تفتت واختراق؟
- ٢٩- ميراث المرأة وقضية المساواة.
- ٣٠- نقرة المرأة وقضية المساواة.
- ٣١- الدين والثروات والحداثة والتنمية والحرية.
- د. محمد عمارة
- د. محمد عمارة
- د. محمد عمارة
- د. سيد دسوقي
- د. محمد عمارة
- د. محمد عمارة
- د. زهير عبد العزيز
- د. محمد عمارة
- د. محمد عمارة
- د. محمد عمارة
- د. محمد عمارة
- د. سيد دسوقي
- د. محمد عمارة
- د. محمد عمارة
- د. محمد عمارة
- د. صلاح الصاوي
- د. محمد عمارة
- د. محمد عمارة
- د. محمد عمارة
- د. محمد عمارة
- د. عبد الوهاب المسيري
- د. شريف عبد العظيم
- د. محمد عمارة
- د. محمد عمارة
- د. عادل حسين
- د. محمد عمارة
- ترجمة / آ ثابت عيد
- د. محمد عمارة
- د. صلاح الدين سلطان
- د. صلاح الدين سلطان
- د. محمد خاتمي

٢٣- مخاطر العولمة على الهوية الثقافية	د. محمد عمارة
٢٤- الغناء والموسيقى خلال أم حرام؟	د. محمد عمارة
٢٥- صورة العرب في أمريكا	ترجمة وتعليق / أ. ثابت عبد
٢٦- هل المسلمون أمة واحدة؟	د. محمد عمارة
٢٧- السنة والبدعة	تقديم وتحقيق / د. محمد عمارة
٢٨- الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان	تقديم وتحقيق / د. محمد عمارة
٢٩- قضية المرأة بين التحرير والتمركز حول الأنثى	د. عبد الوهاب المسيري
٣٠- مركبة الإسلام	أ. منصور أبو شافعي
٣١- الإسلام كما تؤمن به.. ضوابط وسلامح	د. يوسف القرضاوي
٣٢- صورة الإسلام في التراث العربي	ترجمة / أ. ثابت عبد
٣٣- تحليل الواقع يحتاج العاهات الزمنية	د. محمد عمارة
٣٤- القدس بين اليهودية والإسلام	د. محمد عمارة
٣٥- مازق المسيحية والعلمانية في أوروبا (شهادة ألمانية)	تقديم وتعليق / د. محمد عمارة
٣٦- الآثار التربوية للعبادات في الروح والأخلاق	د. صلاح الدين سلطان
٣٧- الآثار التربوية للعبادات في العقل والجسد	د. صلاح الدين سلطان
٣٨- السنة النبوية والمعرفة الإنسانية	د. محمد عمارة
٣٩- تطورات حضارية في القصص القرآني	د. سيد مسوفي
٤٠- الحوار بين الإسلاميين والعلانيين	د. محمد عمارة
٤١- الإعلان الإنساني لحقوق الإنسان	تقديم / د. أحمد سليم العوا
٤٢- عن القرآن الكريم	الشيخ / أمين الخولي
٤٣- في فقه الأقليات المسلمة	د. طه جابر عطار
٤٤- مستقبلنا بين العالمية الإسلامية والعولمة الغربية	د. محمد عمارة
٤٥- مركبة التاريخ	أ. منصور أبو شافعي
٤٦- نقل الأعضاء في ضوء الشريعة والقانون	مستشار / طارق البشري
٤٧- السنة التشريعية وغير التشريعية	محمد الطاهر بن عاشور
٤٨- شبهات حول الإسلام	الشيخ / علي التخليف
٤٩- نحو طيف نقي إسلامي	د. محمد سليم العوا
٥٠- واقعنا بين العالمية وتصادم الحضارات	د. محمد عمارة
٥١- بناء المفاهيم الإسلامية	د. وائل أبو هني
٥٢- المستقبل الاجتماعي للأمة الإسلامية	عظيمة فتحى الوبيشي
٥٣- شبهات حول القرآن الكريم	د. سيف الدين عبد الفتاح
	د. محمد عمارة
	د. محمد عمارة

٦٣- أزمة العقل العربي.

د. قواد زكريا

د. محمد عمارة

د. محمد عمارة

الشيخ / محمد الفاضل بن عاشور

تعليق وتقديم / د. محمد عمارة

د. محمد عمارة

د. محمد عمارة

د. محمد عمارة

الشيخ / أمين الخولي

تقديم / الإمام الأكبر الشيخ /

محمد مصطفى المراغي

تمهيد / د. محمد عمارة

د. سيف الدين عبد الفتاح

تقديم / د. محمد عمارة

د. إبراهيم البيومي غانم

تقديم / د. محمد عمارة

د. سيد نسوقى حسن

د. محمد عمارة

د. محمد عمارة

د. محمد عمارة

د. محمد عمارة

أورخان محمد علي

د. محمد عمارة

٦٤- في التحرير الإسلامى للمرأة.

٦٥- روح الحضارة الإسلامية.

٦٦- الغرب والإسلام- فقرات لها تاريخ.

٦٧- الساحة الإسلامية.

٦٨- الشيخ عبد الرحمن الكواكبي هل كان علمانياً؟

٦٩- حيلة الإسلام بإصلاح المسيحية.

٧٠- بين التجديد والتحديث.

٧١- الوقف الإسلامى والتنمية المستقلة

٧٢- الرسالة القرآنية والتفسير الحضارى للقرآن الكريم

٧٣- أزمة الفكر الإسلامى المعاصر .

٧٤- إسلامية المعرفة ماذا تعنى

٧٥- الإسلام وضرورة التغيير.

٧٦- النص الإسلامى بين التاريخية . والاجتهاد . والجمود.

٧٧- منافضة علم الفيزياء لفرضية التطور

٧٨- الأبداع الفكرى والخصوصية الحضارية

احصل على أى من إصدارات شركة نهضة مصر (كتاب / CD)

وتتمتع بأفضل الخدمات عبر موقع البيع، www.enahda.com



إلى القارئ العزيز ..

في هذه السلسلة الجديدة :

إذا كان «التنوير الغربى» هو تنوير علمانى، يستبدل العقل بالدين، ويقيم قطيعة مع التراث..

فإن «التنوير الإسلامى» هو تنوير إلهى : لأن الله والقرآن والرسول - صلى الله عليه وسلم - أنوار تصنع للمسلم تنويراً إسلامياً متميزاً.

ولتقديم هذا «التنوير الإسلامى» للقراء، تصدر هذه السلسلة، التى يسهم فيها أعلام التجديد الإسلامى المعاصر:

- | | |
|-------------------------|-------------------------|
| • د. محمد عامر | • المستشار/ طارق البشرى |
| • د. سيف عبد الفتاح | • د. محمد سليم العوا |
| • أ. فهمى هويدى | • د. يوسف القرضاوى |
| • د. سيد دسوقي | • د. كمال الدين إمام |
| • د. عبد الوهاب المسيرى | • د. شريف عبد العظيم |
| • د. عادل حسين | • د. صلاح الدين سلطان |

وغيرهم من المفكرين الإسلاميين ..

إنه مشروع ضموح لإنارة العقل بأنوار الإسلام.

الناشر

